التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

عاشت "إسرائيل" في الفترة 2016–2017 حالة تكاد تكون غير مسبوقة من الشعور بالقوة والاستقرار. فإلى جانب الأداء الاقتصادي القوي، ووجود استقرار سياسي نسبي، تتمتع "إسرائيل" بدعم أمريكي فائق، وتتعامل مع بيئة فلسطينية منقسمة، ومع بيئة عربية ضعيفة مفككة، ومع رغبات لدول عربية بالتطبيع وإقامة علاقات (ولو تحت الطاولة) مع "إسرائيل". ولم تعد "إسرائيل" تخشى من الثورات وحركات التغيير في المنطقة العربية بعد أن تمّ ضرب موجة "الربيع العربي"؛ كما أن جيوش المنطقة لم تعد تشكل خطراً محتملاً على "إسرائيل".

ومع تدني الشعور بالخطر الوجودي، تتزايد بيئات التطرف الديني واليميني الصهيوني، التي تحاول استغلال "اللحظة التاريخية" لفرض تصوراتها حول "يهودية الدولة"، وحول مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي، وعلى مسار التسوية السلمية، مع العمل الحثيث لتهويد الأرض والإنسان.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

تميّزت سنتا 2016–2017 بمجموعة من التطورات على الصعيد الداخلي في "إسرائيل"؛ حيث كان أبرزها: تراجع أحزاب وقوى اليسار في الحيّز السياسي العام، لصالح تعزيز قوة وحضور اليمين، وخصوصاً المتطرف؛ وطرح المزيد من القوانين العنصرية وإجراءات التضييق والإقصاء بحق الفلسطينيين في الداخل؛ وتعميق "يهودية الدولة" على حساب ديموقراطيتها؛ واتساع رقعة الفضائح الجنسية في أوساط ضباط في الجيش والشرطة، وسياسيين. ووقوع بنيامين نتنياهو ومسؤولون في حكومته تحت التحقيق في أعقاب فضائح فساد ورشاوى وخيانة أمانة.

1. تراجع اليسار وتعزز قوة اليمين المتطرف:

شهدت الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية على وجه الخصوص خلال السنتين الماضيتين (2016–2017) تراجعاً كبيراً في النشاط الحزبي اليساري، حيث أفادت استطلاعات الرأي[1]، التي تجريها أكثر من جهة، أن اليسار في "إسرائيل" يلفظ أنفاسه الأخيرة لصالح اليمين، وتحديداً اليمين المتطرف؛ المؤلف من الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحكومي الحالي (عند كتابة هذا التقرير) الذي يرأسه نتنياهو، وأيضاً من المستوطنين. وتؤكد هذه الاستطلاعات على أن الترهل الذي أصاب اليسار، حال دون وصوله إلى مستوى تشكيل حكومة، وحال أيضاً دون قدرته على قبول دعوات نتنياهو بالانضمام إلى ائتلافه الحكومي. وشهد المعسكر الصهيوني والذي يتشكل من حزب العمل

اليساري في تاريخه وماضيه تحولاً في رئاسته، حيث تراجعت شعبيته في أوساط الإسرائيليين، وارتفعت الدعوات المنادية إلى إحداث انقلاب في قيادته وتوجهاته السياسية. ففي الانتخابات الداخلية لهذا الحزب والتي جرت في مطلع صيف 2017 نجح آفي جاباي Avi Gabay في إلحاق هزيمة بمنافسيه أمثال إسحق هليفي هرتسوغ Yitzhak HaLevi Herzog وعمير بيرتس Amir Peretz على منصب رئيس حزب العمل[2]. وجاباي هذا لم يأت من صفوف حزب العمل إنما من حزب موشيه كحلون، كُلنا، حيث تبوأ منصب وزير البيئة في حكومة نتنياهو. لكنه استقال من كُلنا وانضم إلى حزب العمل تمهيداً للمنافسة على منصب رئيسه.

لكن جاباي هذا والذي عقد كثيرون الآمال عليه، لم يكن بعيداً في تصريحاته عن مواقف حكومات نتنياهو أو حزب العمل في الحد الأدنى. حيث إنه لا يرى في المستعمرات أي عقبة أو حجر عثرة أمام التفاوض مع الفلسطينيين، وكأن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي شرعي. بالإضافة إلى إعلانه عن عدم استعداده لضمّ القائمة العربية المشتركة Joint List[3] في ائتلاف حكومي سيشكله فيما لو فاز حزبه بالانتخابات البرلمانية القادمة. لا شكّ في أن جاباي هذا لا يبتعد كثيراً عن الخطّ العام السائد في "إسرائيل"، والرافض لأي تسوية على قاعدة الانسحاب من الأراضي المحتلة في 1967.

من جهة أخرى، فإن الأحزاب اليمينية وخصوصاً تلك المشاركة في الائتلاف الحكومي قد تعززت كثيراً وارتفعت نسبة مؤيديها، وفي مقدمتها حزب البيت اليهودي والذي يتزعمه نفتالي بينيت Naftali Bennett وزير التربية في حكومة نتنياهو. فالطروحات التي يروّج لها هذا الحزب وزعيمه تجاه الفلسطينيين ترقى إلى مستوى العنصرية، ورفض أي حلّ أو تسوية على قاعدة الأرض مقابل "السلام"[4]. بل بالعكس ينحو نحو الراديكالية في أعلى درجاتها بحيث يطالب بضمّ الضفة الغربية إلى "إسرائيل" نهائياً لتكون خاضعة للقوانين الإسرائيلية مباشرة[5]، ويرفض التفاوض مع أي طرف فلسطيني باعتبار أنه لا يوجد من هو مؤهل فيهم للقيام بذلك، وهو وليبرمان يقصدان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يتعاملون معه كما تعاملوا مع الراحل ياسر عرفات[6]. ويظهر أن قوى فاعلة في حزب الليكود تتجه نحو إقرار التوجه نفسه في "فرض السيادة الكاملة" على الضفة الغربية، حيث وقَّع 800 من أعضاء مركز حزب الليكود، في أيار/مايو 2017، وفقاً لما نشره موقع القناة الإسرائيلية السابعة Arutz Sheva، من بينهم وزراء في حكومة نتنياهو وأعضاء كنيست، أمثال: وزير العلوم والتكنولوجيا أوفير أكونيس Ofir Akunis، ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوطوفلي Tzipi Hotovely، وأيوب قرا، ويوآف كيش Yoav Kish، ونافا بوكر Nava Boker، ونوريت كورن Nurit Koren، ومخلوف ميكي زوهر Makhlouf (Miki) Zohar، وياورن مزوز Yaron Mazuz، ويهودا جليك، وغيرهم. وتمثل هذه العريضة دعماً مباشراً لمشروع القانون الذي تقدم به ديفيد بيتان David Bitan من حزب الليكود إلى الكنيست الإسرائيلي، للبدء في فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية وإطلاق العنان للبناء الاستيطاني[7].

وأكثر من ذلك، ونتيجة للمصالحة الفلسطينية، دفع بينيت مع غيره من الوزراء المتطرفين إلى رفض المصالحة، ووضع شروط تعجيزية أمام أي إمكانية للعودة إلى التفاوض مع الفلسطينيين[8].

هذا يعني أن المشهد الحزبي في "إسرائيل" مؤلف من طرفي محور التشكيلة الحزبية، ونقصد بذلك يمين متطرف ويسار مأزوم. وبالتالي لا يوجد في التوليفة الحزبية مركز/ وسط، كما كان الحال في عقود سابقة.

وفيما لو أجريت الانتخابات للكنيست، سواء مبكرة كانت أم في موعدها المحدد، فإنه من المتوقع أن يفوز اليمين بأكثر من ستين مقعداً، أي أكثر من نصف مقاعد البرلمان الإسرائيلي، وأن يُشكِّل حزب الليكود الحكومة القادمة[9]. وهذا يدفعنا إلى مكانة نتنياهو، إذ إن هذا الرجل قد نجح في منع ولادة زعيم ليحل مكانه أو لينافسه بقوة في أروقة حزبه، سواء في الانتخابات التمهيدية أم لرئاسة الحكومة. ولقد نجح نتنياهو في إيجاد أجواء من حوله تشبه الأجواء التي يكونها زعماء الأحزاب الجمعية/ الشمولية في بعض تشكيلاتها. وهذا يعني بالضرورة تراجع أشكال الحياة الديموقراطية في صفوف حزبه. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من أعضاء الكنيست، من حزبه والمحسوبين عليه، ينتهجون سلوكاً سياسياً لدعمه وتوفير حماية سياسية له، وفي مقدمتهم رئيس الائتلاف ديفيد بيتان الذي يسعى بكل قوته ونفوذه وتأثيره، وأحياناً باستخدام العنف الكلامي والسلوكي، لضمان "طريق بيضاء" أمام نتنياهو. وهذا ما يقوم به في طرحه لقانون يمنع إجراء أي تحقيق أو فتح ملف جنائي لرئيس حكومة في أثناء تأديته لمنصبه. وطبعاً هذا الاقتراح لمثل هذا القانون يناسب وضعية نتنياهو بعد أن اتسعت دائرة التحقيق معه في عدد من ملفات الفساد، وتلقي رشاوى وخيانة الأمانة العامة.

ولقد قدم بيتان اقتراحاً للجنة الوزارية للشؤون التشريعية في الحكومة بهذا الموضوع، إلا أن وزيرة العدل أييلت شاكيد Ayelet Shaked أنزلته من جدول أعمال اللجنة بصفتها رئيسة لها، على خلفية النقاش الحاد الدائر في الشارع السياسي العام في "إسرائيل"[10].

2. قوانين عنصرية وملاحقات سياسية:

شهدت الساحة السياسية الداخلية في "إسرائيل" مزيداً من طرح مشاريع قوانين عنصرية في الكنيست من قبل أحزاب اليمين مجتمعة أو منفردة. ومن بين هذه المشاريع "قانون سحب الجنسية"[11] من كل من ينتمي إلى تنظيم إرهابي وفي مقدمته تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وبطبيعة الحال، فإن هذا القانون المقصود من ورائه الفلسطينيون في "إسرائيل".

وتعالت أصوات في أروقة الكنيست تنادي بطرد أعضاء من التجمع الوطني الديموقراطي (بلد) National Democratic Assembly من عضوية الكنيست، بسبب زيارة عزاء قاموا بها إلى ثلاث عائلات فلسطينية، استشهد أبناؤها، تصفهم "إسرائيل" بـ"الإرهابيين"[12]. وادعى هؤلاء

أن على أعضاء منتخبين في البرلمان الإسرائيلي شجب ما قام به "الإرهابيون" الفلسطينيون. وذهب بعضهم إلى أن أعضاء الكنيست من التجمع الوطني مساندين لـ"الإرهاب". وزعم نتنياهو في معرض تطرقه إلى زيارة التعزية هذه إلى أن قرار الطرد من الكنيست هو حماية للديموقراطية، في حين ردّ عليه النائب أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة بأنه —أي نتنياهو— يُحرّض ضدّ الجمهور العربي بأكمله بهدف نزع شرعيته. وانضم زعيم حزب المعسكر الصهيوني هرتسوغ إلى جوقة التحريض التي يقودها نتنياهو وأحزاب اليمين من خلفه. وشرّع الكنيست قانون "الإقصاء" في تموز/ يوليو 2016 بادعاء التحريض على العنف وتأييد الكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل"؛ ولا يتم إقصاء عضو كنيست إلا بتصويت تسعين عضواً من أعضاء الكنيست. وهذه أول مرة يشرَّع فيها قانون يقصي بموجبه أعضاء كنيست زميلاً لهم أو أكثر[13].

إن ازدياد وتيرة العمليات الاستشهادية التي قام بها شباب مقدسي وشباب من خارج القدس، والتي أطلق عليها اسم "انتفاضة السكاكين"، كشفت عجز الشاباك عن تحديد مسبق لهويات الفعلة، والحيلولة دون تنفيذها، وهذا يعدُّ إخفاقاً بالنسبة لمصادر المخابرات في "إسرائيل"[14].

وبالتالي ارتفعت أصوات حادة في الشارع الإسرائيلي منادية بقتل الفلسطينيين[15]، بادعاء أن أي شكوك تحوم حول فلسطيني هي في حدّ ذاتها تحضير لـ"عملية إرهابية" ضدّ إسرائيليين، لهذا أصبحت اليد الإسرائيلية على الزناد سريعة. وهذا بحد ذاته يحمل دلالتين: أولاهما، أن المجتمع الإسرائيلي مأزوم ويعاني من حالة "الفوبيا" في حياته اليومية في الحيّز العام، وهو غير آمن بالرغم من انتشار عناصر الأمن وحملة السلاح من المدنيين بكثرة في الأماكن العامة. وثانياً، جنوح المجتمع في "إسرائيل" إلى التطرف، والفاشية، وشرعنة قتل الفلسطيني بذريعة حماية النفس والدفاع عنها.

وتحرك حاخامات (وعلى رأسهم شرقيون – سفارديم Sephardim) في "إسرائيل" إلى إصدار فتاوى تجيز قتل الفلسطيني الحامل لأداة حادة (سكين). حيث ادعى الحاخام الأكبر إسحق يوسف Yitzhak Yosef أن العرب يربّون على عقلية ومنطق العنف. ورأى المتدينون أن إعدام الفلسطينيين "الإرهابيين" (على حدّ تعبيرهم) هو فريضة شرعية يتوجب القيام بها[16].

هذا الغطاء الديني للفعل السياسي والعسكري الاحتلالي، يمهد لشرعنة توسيع قتل الفلسطينيين من منطلق كون الإسرائيلي هو الضحية، في حين أن الفلسطيني (هو الضحية الفعلية للاحتلال الغاشم) هو المجرم والقاتل. هذه الصورة التي تمّ تعميمها من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية المجندة لخدمة التحريض، أسهمت كثيراً في جذب المزيد من الإسرائيليين إلى معسكر اليمين المتطرف.

هذا التمهيد لقتل الفلسطينيين مرده نشر فكر فاشي استعلائي، تروّج له حكومة نتنياهو من فترة، بأن الاستيطان ليس العقبة أمام التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، إنما الفلسطينيون يرفضون الجلوس على طاولة المفاوضات. وهذا معناه أن الفلسطينيين هم العقبة أمام تطور ونمو

المشروع الاستيطاني. وبالتالي تجد هذه الحكومة أرضاً خصبة لترويج فكرها التطرفي والعنصري، لدرجة أن استطلاعات للرأي بيّنت خلال سنة 2016 وأيضاً في مطلع 2017 زيادة نسبة الإسرائيليين الذين يؤيدون طرد فلسطينيي 48 أو نقل مجموعات منهم إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة. ولا يقتصر هذا التوجه على المتدينين المتزمتين، وإنما على العلمانيين الذين احتسبت شرائح كثيرة منهم في السابق على اليسار أو المركز[17].

في المقابل تحرك بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories مطالباً بإنهاء الاحتلال، ووضع حدّ نهائي لمعاناة الفلسطينيين على يد الاحتلال[18]. وهو مركز تراجع وجوده وتأثيره في الأوساط الإسرائيلية.

ولم يقتصر أمر التحريض المباشر ضدّ الفلسطينيين في "إسرائيل" على مجال التشريع القانوني والقتل، بل وصل إلى شبكات التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، التقى وزير الأمن العام في "إسرائيل" أردان ووزيرة العدل شاكيد بوفد من فيسبوك Facebook بهدف تحسين التعاون ضد ما اعتبره "تحريضاً" على شبكات التواصل، بحسب نتنياهو[19].

وتجلت أشكال أخرى من العنصرية والملاحقات والتضييقات ضدّ الفلسطينيين في "إسرائيل"، وليس فقط في أراضي السلطة الفلسطينية، وفي مقدمتها تفوهات بينيت في أعقاب اندلاع حرائق جبل الكرمل في 2016، إذ وجّه إصبع الاتهام إلى العرب بطريق غير مباشر، إذ قال إن من يقوم بهذه الفعلة هو من لا تعود الأرض له[20]. وكان نتنياهو قد حّرض على العرب في انتخابات 2015[21]، ثم اعتذر وتراجع عن أقواله الاتهامية في وقت متأخر. وارتفعت عشرات الأصوات من وزراء، وأعضاء كنيست، وصحف، ومواقع، وشبكات تلفزة ضدّ العرب. وتمّ اعتقال عدد من المواطنين العرب، ولكن بعد مدة طويت صفحة هذا الملف، ولم تقدم لائحة اتهام بحق أيّ منهم، ولم يتفوه نتنياهو بأي عبارة فيها اعتذار أو تراجع عما قاله.

وتحاول جهات في اليمين ووزارة التربية في "إسرائيل" فرض النشيد الوطني الإسرائيلي (هاتكفاه Hatikvah) على المدارس العربية. لكن هذا الأمر ما يزال يخضع لنقاش وجدال جماهيري واسع، حتى في أوساط الإسرائيليين أنفسهم الذين لا يرَون هاتكفاه نشيداً ملائماً لـ"إسرائيل"[22].

ولا يتوقف الوزير ليبرمان عن توجيه تهديداته للفلسطينيين في الداخل بنقل مجموعات منهم، وخصوصاً من منطقة المثلث ومركزها مدينة أم الفحم، إلى الضفة الغربية، ضمن صفقة تسوية مع السلطة الفلسطينية. والواقع أنه في كل مرة يكون فيها هذا الوزير مأزوماً، يوجه سهامه نحو فلسطينيي الداخل[23].

وصادق الكنيست الإسرائيلي في آذار/ مارس 2017 على قانون الأذان، وذلك بعد نقاش حادٍ تحت قبة البرلمان، وفي الشارع العام، وفي الصحافة[24]، وتبين أن الرأي العام في "إسرائيل" مجند لدعم مشروع منع رفع الأذان بواسطة مكبرات الصوت[25]. وادعى مشرّعوه أن القانون يسعى إلى فرض الراحة للمواطنين وليس موجهاً ضدّ العقيدة الإسلامية. ومما لا شكّ فيه أن القانون عنصري بالتمام، إذ إن هناك عوامل كثيرة تثير الضجيج في المدن والقرى والبلدات، وليس الأمر محصوراً على رفع الأذان، الذي يدعو المسلمين إلى الصلاة. ورأت القائمة المشتركة[26] أن إقرار القانون هو بمثابة إعلان حرب على الهوية الدينية والوطنية، وهو جزء من مشاريع التضييق والملاحقة التي يتعرض لها الجمهور العربي في "إسرائيل"[27].

وشرّع الكنيست قانوناً لتسريع عملية هدم المنازل العربية بذريعة عدم البناء المرخص. وأوصت لجنة وزارية عالجت هذا الموضوع ترأسها إيريز كمينيتس Erez Kaminitz، وهي تحمل اسمه، على وضع خطة لهدم عشرات آلاف المنازل في القرى والبلدات العربية. ويهدف هذا القانون إلى الالتفاف على الإجراءات القضائية التي يلجأ إليها أصحاب المنازل لدى المحاكم الإسرائيلية ريثما يجدوا حلاً للترخيص. وهذا يعني أن القانون (تمت المصادقة عليه في الكنيست في 2017/4/5)[28] يتيح المجال لجرافات وزارة الداخلية القيام بمهامها دون الرجوع إلى الإجراءات القضائية[29]. وهذا في حدّ ذاته انتهاك لحقوق الإنسان، في توفير فرص الالتماس لهيئة قضائية تساعده في إيجاد حلول لأزمة يمر بها، ليس هو المسؤول عنها. إذ من المعروف أن حكومات "إسرائيل" المتعاقبة قد صادرت ملايين الدونمات من السلطات المحلية العربية في سنة 1948، وعلى مدى سبعة عقود لم تتوقف عن عمليات المصادرة، ما أدى إلى تقلص مساحة الأراضي التي يملكها العرب الفلسطينيون، بموازاة الزيادة السكانية الهائلة التي شهدتها البلدات العربية، ما أدى إلى ضائقة سكنية. أضف إلى ذلك، عدم توسيع مساحة مسطحات البناء في هذه البلدات[30]. وبالتالي يلجأ المواطن العربي رغماً عنه إلى بناء منزله على أرضٍ زراعية غير مشمولة ضمن مسطح البناء، وهو يخالف القانون، لكن لا مخرج له. وهكذا تكون حكومة "إسرائيل" قد حققت مزيداً من كثافة سكانية موجعة في القرى، ومنعت توسعها أسوة بالمستعمرات اليهودية، وقدمت صورة نمطية على أن العربي مخالف للقانون، وأن "إسرائيل" هي دولة قانون. وجمّد نتنياهو ميزانية تقليص فوارق وفجوات للمجتمع العربي بذريعة مخالفة قوانين التنظيم والبناء[31].

وأزمة السكن الخانقة التي تعيشها البلدات العربية في الداخل باتت تقضّ مضاجع المواطنين فيها، إذ تزداد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والتوتر النفسي، وبالتالي تنتشر الجريمة بكافة أشكالها. حيث ازدادت أعمال القتل وإطلاق النار على المحلات التجارية والمنازل، والسطو المسلح، والنهب، والمشاكل بين العائلات، وحرق الممتلكات والتعدي عليها... أما الشرطة فلا تبدي جدية في التخفيف من حدتها... ولم يتم الكشف عن كثير من المجرمين في ملفات القتل على وجه التحديد[32].

3. تقرير مراقب الدولة حول الحرب على غزة:

يفيد هذا التقرير الذي وضعه مراقب الدولة يوسف شابيرا Yosef Shapira[33]، أن نتنياهو ووزير دفاعه السابق موشيه يعلون قد أخفيا معلومات عن وزراء الحكومة الأعضاء في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية حول مجريات الحرب على غزة في 2014. وبيّن التقرير أن نتنياهو ووزيره هذا قد أدارا الحرب لوحدهما. وجاء تعقيب نتنياهو على أن التقرير بصيغته هذه هو عبارة عن ملاحقة سياسية ضده وضدّ نهجه في الدفاع عن "إسرائيل"، على حدّ أقواله[34].

ولم يجرِ نقاش داخلي في صفوف وزراء الحكومة الإسرائيلية حول الحرب. وهذا أيضاً يعدُّه التقرير إخفاقاً في الحرب التي طالت 51 يوماً، أي أنها أطول حرب تخوضها "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني والجيوش العربية. وهذا يعني بنظر مراقب الدولة واضع التقرير، فشل في الاستعداد وإخفاق في إدارة المعركة والإنفاق عليها، بالإضافة إلى القتلى من بين الجنود، عدا عن المفقودين، أي الذين وقعوا في الأسر في غزة[35].

وكجزء من خطوات تبييض صفحته وتلميعها، قَبِل نتنياهو استقالة وزير دفاعه يعلون[36]، مقابل انضمام حزب "إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu" إلى الائتلاف الحكومي، وتولّي زعيمه ليبرمان[37] حقيبة الدفاع في حكومة نتنياهو. عملياً أراد نتنياهو أن يحمّل يعلون بعضاً من المسؤولية، مستفيداً من حالة التردي في العلاقات بينهما على ضوء التقرير وغيره من الأوضاع، للقيام بالخطوة التي أشرنا إليها سابقاً. بالإضافة إلى تصويره إعلامياً بأنه كوزير دفاع عليه مسؤولية كبيرة، قد تبدو للشارع العام أكبر من مسؤولية نتنياهو[38].

وإن استقالة يعلون قد أزاحت من طريق نتنياهو أحد معارضيه الأشداء، خصوصاً إذا كان الحديث عن رئيس سابق للأركان في الجيش الإسرائيلي. وبالتالي أتاحت فرصة لتوسيع الائتلاف الحكومي الذي كان نتنياهو بأمس الحاجة إليه لتحظى حكومته بدعم أكبر من شرائح الجمهور. فكان الأفضل التخلص من وزير واحد وكسب حزب "إسرائيل بيتنا" في الحكومة[39].

ومما لا شكّ فيه أن تأثير التقرير لم يكن كبيراً فيما لو قارناه مع تقرير غولدستون Goldstone Report للحرب السابقة على غزة، لكنه سرعان ما تبخر من الأجندة اليومية في "إسرائيل"، بفعل ضآلة معالجته من قبل الإعلام الإسرائيلي المجند لصالح "الأمن" الذي يُعدُّ "البقرة المقدسة" في "إسرائيل".

4. رحيل شمعون بيريز وتداعيات جنازته:

عرفت حكومة نتنياهو كيفية الاستفادة من رحيل شمعون بيريز Shimon Peres الذي شغل منصب رئيس دولة "إسرائيل" بالإضافة إلى مناصب وزارية عديدة في حكومات "إسرائيل"

المتعاقبة، وخصوصاً تلك التي شكّلها حزب العمل الذي كان عضواً فيه وتزعمه لفترة ما، بالإضافة إلى ترأسه للحكومة بعد مقتل إسحاق رابين في 1995. وبالرغم من أن بيريز كان منافساً قوياً لنتنياهو إلا أن نتنياهو حرّك الإعلام والدعاية الإسرائيلية على تسويق جنازة بيريز بأنها جنازة أحد أكبر زعماء العالم وأحد أهم شخصية سعت من أجل السلام الحقيقي، وأنه أحد كبار "الأمة". علماً أن كثيرين يدّعون أن بيريز كان ظلاً لبن جوريون Ben-Gurion عندما شغل منصب سكرتيره الخاص، وأنه كان ظلاً لرابين في أثناء تولّيه رئاسة الحكومة، وأنه أي بيريز لم يخدم في الجيش الإسرائيلي... لكن هذا في جهة، وأما الجهة الأخرى فإن جنازة بيريز قد استثمرت سياسياً وإعلامياً من قبل حكومة "إسرائيل"، إذ حضر للمشاركة فيها عشرات الملوك والرؤساء والزعماء في العالم، وبينهم محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، الذي تعرّض إلى شبه إهانة عندما لم يخصص له مكان، إلا بعد تدخل أفراد من أسرة بيريز[40]. وكان في ذلك رسائل سياسية وُجّهت إلى عباس بأنه غير مرغوب فيه، أي أنه ليس شريكاً لـ"السلام" أو لأي تسوية، كما يروج لها ليل نهار نتنياهو وعدد من وزرائه بينهم ليبرمان.

لكن من جهة أخرى، فإن القائمة المشتركة رفضت المشاركة في الجنازة أو العزاء[41] من منطلق عدم نسيان ما قام به بيريز من أعمال وتنفيذ سياسات معادية للعرب في "إسرائيل" وللعرب عامة، أبرزها أوامره بقصف قانا في لبنان، ومقتل عشرات الأطفال والمواطنين الأبرياء في 1996.

كان لقرار القائمة المشتركة عدم المشاركة صداه الواسع محلياً وعربياً وعالمياً. فعلى الصعيد الداخلي في "إسرائيل" تعالت الأصوات التحريضية ضدّ أعضاء القائمة المشتركة من طرف الشارع الإسرائيلي بأنهم قساة و"إرهابيون"، ولكن حظوا بتأييد واسع من قبل جمهورهم العربي الذي رأى فيهم ممثليهم الحقيقيين الذين لا ينسون آلام شعبهم، علماً أن أصواتاً عربية داخلية نادت بتقديم التعازي، إلا أنها كانت ضئيلة جداً. أما على الصعيد العربي، فقد أظهر صمود المجتمع الفلسطيني المقاوم لكل أشكال الملاحقات والسياسات والتضييقات، التزامه بحقوقه الوطنية المشروعة، حتى في قضية كهذه. كذلك كان لرفضهم حضور مراسم الجنازة، رسائل قوية لكل زعماء وملوك وأُمراء العرب، الذين كانوا يهرولون إلى لقاءات بيريز باعتباره "داعية سلام". وأما قرار القائمة المشتركة فكان رفض تلميع وتبييض صورة بيريز على حساب مآسي الشعب الفلسطيني، التي كان له ضلع فيها على مرّ العقود الزمنية.

وأظهر تطور الأحداث حول جنازته التفاف الإسرائيليين حول حكومتهم بأي شكل كان، وعدم تقبلهم امتناع النواب العرب من المشاركة في الجنازة. إن الصورة التي سعى نتنياهو لتشكيلها عن النواب العرب، وحظيت بتأييد شرائح واسعة من المجتمع الصهيوني، أنهم غير إنسانيين، ويفتقدون إلى الحد الأدنى من المشاعر والتعاطف في حالات كهذه.

5. تعميق "يهودية الدولة" على حساب ديموقراطيتها:

في الوقت الذي تزداد فيه حالات التطرف في أوساط الإسرائيليين، والتي بلغت قرابة 60% من خلال موافقتهم على معاداة العرب في الداخل وطرد ممثليهم في الكنيست[42]، كثّفت الحكومة ومؤسساتها على مختلف ألوانها من مسألة "يهودية الدولة"، ابتداء من إدراج المزيد من الأحداث والمواضيع الدينية والتراثية اليهودية في مناهجها وكتبها التعليمية. ولا يقتصر الأمر على الأحزاب الدينية، والمبنية في منطلقاتها على أسس وقواعد دينية وتوراتية، وإنما يشمل تيارات وشرائح واسعة من العلمانيين الذين يصرون على إبراز "يهودية الدولة"، ليس من منطلق ديني بقدر ما هو تراثي ومظهري.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى زيادة وتيرة الحضور اليهودي من خلال المصادقة على الأطعمة الحلال (كوشير)، ومن خلال منع فتح محلات تجارية لأبوابها أيام السبت والأعياد اليهودية[43]، وأيضاً من خلال رصد ميزانيات هائلة لتقريب يهود الولايات المتحدة إلى اليهودية، لعل بعضهم ينضم إلى المهاجرين الجدد إلى "إسرائيل".

وتسعى وزيرة العدل في "إسرائيل" أييلت شاكيد إلى تعميق الهوية اليهودية من خلال اشتراع مجموعة من القوانين التي تبرز شكلها وجوهرها وتراثها اليهودي. وهذا سيفرض المزيد من تهميش الحضور العربي الفلسطيني لغة وثقافة وحضارة وتعليماً[44].

ووصلت مسألة "يهودية الدولة" عدة مرات إلى أروقة الكنيست الإسرائيلي. وفي سنة 2017 صادقت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست على مشروع قانون القومية[45] وبالتالي سيُحوّل إلى القراءة التمهيدية، والتي من المرجح عبورها ونيل الأغلبية، وعندها تتم مسألة القوننة من خلال القراءات الثلاث، والتي نصّ عليها قانون المصادقة على مشاريع القوانين التي يقدمها أعضاء كنيست. ومفاد هذا القانون أن حقّ تقرير المصير في "دولة إسرائيل" يقتصر على الشعب اليهودي، وأن لغة الدولة هي العبرية، واعتبار العربية غير رسمية، إنما للمتحدثين بها حقّ نيل خدمات الدولة... ومما لا شكّ فيه أن مثل هذا القانون يمكن إدراجه أو تصنيفه ضمن مجموعة القوانين العرقية، أو تلك التي كان معمول بها في دولة الأبارتهايد Apartheid في جنوب إفريقيا[46].

وبنظرة معمّقة على محتوى هذا القانون ندرك أن مبدأ أو أساس الإقصاء والتهميش الذي تبنّته حكومات "إسرائيل"، وخصوصاً حكومة نتنياهو الحالية له دور فاعل تجاه المواطنين العرب. وهذا يعني أن "إسرائيل" التي تتبجح بديموقراطيتها غير معنية بالمرّة أن تعترف بأن العرب الفلسطينيين فيها هم مواطنون متساوو الحقوق والامتيازات. ما تريده الحكومة هو التعامل

بمكيالين، واحد لليهود هو "يهودية الدولة"، والثاني للعرب بأنهم ليسوا قومية واحدة، إنما مجموعة من الطوائف الدينية غير اليهودية، وهذا هو مضمون تصريح بلفور الذي يتجاوب مع توجهات الفكر الصهيوني الاستعماري التفكيكي.

أضف إلى ذلك، طرحت القائمة المشتركة مشروع قانون للاعتراف بفلسطينيي 48 كأقلية قومية في "إسرائيل"، لأن القانون الحالي لا يعترف بهم إلا كطوائف دينية؛ إلا أن هذا المشروع لم يحظَ بأغلبية الكنيست، وبالتالي لم يصادق عليه[47].

أضف إلى ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية التي قبلت الاعتراف بالعربية لغة رسمية إلى جانب العبرية والإنجليزية فور قيامها في سنة 1948، تجنح في السنوات الأخيرة إلى سحب اعترافها برسمية اللغة العربية، والتعامل مع العرب كناطقين بها، وليس كشعب له قومية ومركباتها المعروفة، وفي مقدمتها اللغة.

وقد جُوبِهَ طرح المشروع بمعارضة شديدة من أعضاء الكنيست العرب في القائمة المشتركة، وأيضاً من قبل أوساط سياسية وحزبية بحتية عربية ويهودية يسارية، بالإضافة إلى رفضه في بعض الأطر العالمية التي عدَّته تطرفاً يمينياً ينتمي إلى بيئة الأنظمة الشمولية من الماضي غير البعيد.

6. فضائح أخلاقية:

لم تكن قضية ومحاكمة الرئيس الإسرائيلي الأسبق موشيه كتساف Moshe Katsav هي الأخيرة في مسلسل التحرّش الجنسي والاغتصاب من طرف سياسيين، وموظفي دولة، وعناصر قيادية في الشرطة والجيش. فقد كشف استطلاع للجيش الإسرائيلي أن مجندة من بين ستّ مجندات في الجيش الإسرائيلي قالت إنها تعرضت لتحرش جنسي من الضباط أو الجنود في أثناء الخدمة[48]. وقد تقدّمت سيدات ومجندات بعدد من الشكاوى إلى الجهات المختصة سواء إلى وحدة التحقيق مع الشرطة أم الجيش. وتشير الإحصاءات بهذا الموضوع إلى ارتفاع نسبته 20% في سنة 2016 في أعداد الشكاوى في الجيش ضدّ التحرش الجنسي. وتشير الاحصاءات نفسها إلى أن ربع الشكاوى في الجيش موجهة ضدّ ضباط كبار في صفوفه. وبرز من بين كبار الضباط أوفيك بوخريس Ofek Buchris الذي تولى منصباً رفيع المستوى في الجيش الإسرائيلي وهو رئيس كلية القيادة والأركان Command and Staff College، وساد اعتقاد لدى كثيرين أنه لولا الفضيحة الجنسية التي تعرّض لها لكان من أقوى المرشحين لمنصب رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي[49].

وحسب معطيات الجيش الإسرائيلي فإن نحو 10% فقط من التقارير تصل إلى التحقيق والعلاج القانوني[50]. وقد كُشف في 2017/3/6، عن اتهام 227 جندياً في الجيش بارتكاب مخالفات جنسية بحقّ من خدموا تحت إمرتهم، خلال الفترة 2008–2016. كما تبين بأن 205 ملفات وصلت إلى الحسم القضائي، وتمت إدانة الضالعين بنسبة 95% منها[51].

وفي 2017/3/15، كُشف عن عملية فساد كبيرة شملت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)، حيث تمّ اعتقال 13 شخصاً، بينهم شخصية عسكرية سابقة رفيعة هي اللواء الاحتياط أمل أسعد، وهو عضو في مجلس الإدارة، وذلك في أعقاب تحقيقات سرية متواصلة أجرتها وحدة التحقيقات الخاصة لاهاف 443 أو Lahav 433. وطبقاً للقليل الذي سُمح بنشره، فإن مسؤولين كباراً في الصناعات "اهتموا بإعداد مناقصات لشركات خاصة في مقابل تلقي مبالغ مالية كرشوة، وتمّ تبييض الأموال من خلال جهة مصرفية شريكة في الملف كله"[52].

وفي 2017/9/3 تمّ الكشف عن أن الشرطة اعتقلت القائد السابق لوحدة البحرية الخاصة شايتيت 13 أو Shayetet 13، العميد في الاحتياط شاي بروش Shay Brosh، بتهمة التورط بشبهات تتعلق بقضية شراء الغواصات الألمانية دولفين Dolphin، التي أُطلق عليها اسم القضية 3000[53].

أما في الشرطة الإسرائيلية فتعرّض عدد كبير من الضباط الكبار إلى شكاوى حول تحرّش جنسي وتعدّي على مجندات وموظفات في سلك الشرطة. وكاد الأمر أن يكشف كل القيادة العليا تقريباً. فما كان من مفتش عام الشرطة إلا أن جرَّد بعض هؤلاء الضباط من رتبهم ودرجاتهم، ومنهم من أحيل إلى التقاعد أو طُرد من صفوف الشرطة، ومنهم من أبقي بالرغم من الإهانة التي تلقاها. وأعاد المفتش العام صياغة الأنظمة المرتبطة بمنع التحرش الجنسي بكل أشكاله.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الظاهرة قد أخذت أبعاداً كبيرة في سنة 2016، إلا أنها برزت في السنة التي سبقتها من خلال فضيحة كبار الألوية في الشرطة[54]. ولا يوجد أي تفسير لتفشي هذه الظاهرة في صفوف الرسميين من أجهزة الأمن المختلفة، سوى تدني مستوى الأخلاق والسلوكيات بينهم، وترهُّل السير وفق أنظمة صارمة تميّز هذه الأجهزة في معظم دول العالم.

ولا شكّ في أن هذه الظاهرة المتفشية في الشرطة بوجه عام قد أسهمت في تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بها وبخدماتها نوعاً ما وليس بشكل جارف، سواء في هذا الموضوع تحديداً، أم في مواضيع وقضايا أخرى[55]. أما في مواضيع وقضايا أخرى فإن الجمهور الإسرائيلي بالمجمل العام راضٍ عن أداء الشرطة، إلا أن الجمهور العربي غير راضٍ بالمرة، خصوصاً مع توالي جرائم القتل في القرى والبلدات العربية في الداخل، واستمرار أشكال ومظاهر إطلاق الرصاص في المناسبات، وتصرف الشرطة في النقب بوجه خاص في أحداث قريتي أم الحيران[56] والعراقيب[57].

7. نتنياهو وحكومته تحت مجهر التحقيق بقضايا فساد ورشاوى:

الصورة العامة لسنة 2017 أن وحدة التحقيق لاهاف 433 وهي أبرز وحدات التحقيق في الشرطة، ومتخصصة بقضايا الفساد والرشاوى وتبييض الأموال، تقوم بالتحقيق مع عدد كبير من رجالات الدولة ابتداء من نتنياهو ونزولاً إلى سياسيين وزراء ونوابهم، ورجال أعمال، وضباط

كبار سابقين في الجيش الإسرائيلي، ومسؤولين في الصناعات العسكرية، وخصوصاً الجوية[58]. إذ يبدو أن هؤلاء لا يهتمون للمصلحة العامة بقدر ما يهتمون لمصالحهم الشخصية. فبالإضافة إلى تورط نتنياهو بعدد من قضايا الفساد، هناك عدد من الوزراء متورطون هم أيضاً، ومن أبرزهم أرييه درعي Aryeh Deri وزير الداخلية، وهذه ليست المرة الأولى، إذ في السابق اتهم بتلقي رشاوى وحكم بالسجن، ولكنه عاد إلى المعترك السياسي من جديد متزعماً حزب شاس Shas. وكذلك تمّ التحقيق مع يوفال شتاينتز وزير البنى الوطنية والطاقة والمياه، وأيضاً وزير المواصلات وغيرهم.

ولكن أبرز التحقيقات الجارية من فترة طويلة، ونعني منذ سنة 2016 هي تلك التي أطلق عليها عناوين الأرقام: ملفات 1000، و2000، و3000[59]. فما هي هذه الملفات؟ وما هو مضمونها[60]؟

أ. ملف التحقيق 1000:

ويُعرف هذا الملف باسم آخر وهو "فضيحة الهدايا". وهو عبارة عن تحقيق تقوم به الشرطة الإسرائيلية منذ كانون الأول/ ديسمبر 2016 ضدّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بشبهات تلقيه هدايا ثمينة من رجال أعمال، البارز بينهم هو أرنون ميلتشين Arnon Milchan. وما تلقاه رئيس الحكومة نتنياهو كان زجاجات مشروبات كحولية ثمينة جداً، بالإضافة إلى علب سيجار فاخر جداً منذ ثمانية أعوام، بلغت قيمتها مئات آلاف الشواكل، مقابل توجّه نتنياهو إلى جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة بطلب تدبير مسألة إذن دخول (فيزا) ميلتشين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والمسألة في غاية الحساسية وهي أن ميلتشين، في أثناء إفادته، قال إن نتنياهو وزوجته هما اللذان طلبا الهدايا وحددا أنواعها[61]. وأضاف أنه قدم الهدايا من منطلق صداقة وليس بهدف جني مكاسب. وحصل منعطف مهم جداً في هذا الملف، عندما أعلن رئيس طاقم موظفي بيت رئيس الحكومة آري هارو Ari Harow عن استعداده ليكون شاهداً ملكياً، وبالتالي سيحظى بتخفيف التُّهم التي تنسب إليه في هذا الملف، والملف الآخر رقم 2000.

ب. ملف التحقيق 2000:

ويعرف أيضاً بـ"ملف نتنياهو – موزيس" وهو تحقيق جنائي تقوم به وحدة التحقيق لاهاف 433 في شرطة "إسرائيل" ابتداء من كانون الثاني/ يناير 2017 بتهمة التعهد بسنّ قانون يحدّ من انتشار صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom"، مقابل تغطية إعلامية داعمة لرئيس الحكومة نتنياهو في صحيفة يديعوت أحرونوت وموقع واي نت الإلكتروني Ynetnews. وما يزال التحقيق جارٍ، مع نتنياهو وأرنون موزيس Arnon Mozes صاحب يديعوت أحرونوت تحت طائلة الإنذار. وبموجب ما تمَّ نشره، فإن الفضيحة انكشفت على يد محققي الشرطة عندما

استمعوا إلى مكالمات في هاتف آري هارو مدير مكتب نتنياهو السابق، عندما جرى التحقيق معه في فضيحة أخرى والتي تحمل الرقم 1000. وكانت التسجيلات قد تمت بمبادرة وموافقة نتنياهو، بما فيها تسجيلات مع موزيس.

القضية في جوهرها عبارة عن تآمر بين نتنياهو وموزيس ضدّ طرف ثالث لصالح ضمان تغطية إعلامية غير ناقدة لنتنياهو. وحتى كتابة هذا الفصل، لم تنتهِ عمليات التحقيق فيها.

ج. ملف التحقيق 3000:

هو ملف الغواصات، أو ملف الغواصات والقوارب الحربية. وهو عبارة عن تحقيق جنائي تجريه وحدة التحقيق لاهاف 433 منذ مطلع السنة الحالية 2017، حيث تتمحور عمليات التحقيق في شبهات تتعلق بتوجيه مناقصات شراء الغواصات من طراز دولفين الألمانية على يد شركة تيسنجروب ThyssenKrupp. وتمّ الكشف عن هذه الفضيحة على يد الصحفي رفيف دروكر Raviv Drucker في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

وبموجب ما رشح من التحقيق، فإن الملف يتمحور حول الأنشطة التي تمت لشراء غواصات لسلاح البحرية الإسرائيلي[62]؛ ومن بينها غواصة في سنة 2012، وشراء سفينة حاملة صواريخ بواسطة إلغاء عقدٍ؛ والقيام بدلاً من ذلك بمفاوضات مع شركة تيسنجروب الألمانية لبناء سفن ثقيلة وضخمة أكثر من المواصفات التي وردت في المناقصة الأصلية. وأيضاً المبادرة لشراء ثلاث غواصات لسلاح البحرية، تحل مكان غواصات قديمة من النوع نفسه أي دولفين.

وإثر انكشاف الفضيحة قرر المدعي العام شاي نيتسان Shai Nitzan، بعد التشاور مع المستشار القضائي للحكومة، أنه قد حان الوقت للبدء بتحقيق جنائي بدلاً من فحص الحيثيات. وتشعبت التحقيقات خلال صيف 2017 وشملت شخصيات عديدة من سياسيين ورجال أعمال ومحامين، كانت لهم صلة بنتنياهو ووزرائه.

وهكذا خضع عدد من الشخصيات للتحقيق أمثال موشيه يعلون وزير الدفاع السابق، ومدير عام وزارة الدفاع دان هارئيل Dan Harel وأعضاء كنيست ووزراء سابقين من بينهم يائير لابيد Yair Lapid الذي شغل وزير المالية الأسبق، ومدير دائرة المشتريات في وزارة الدفاع والقائمة طويلة،... وهكذا تمّ تأجيل التوقيع على صفقة الشراء مع الشركة الألمانية ريثما تتضح أمور التحقيق. واعتقلت الشرطة عدداً من المتورطين في الفضيحة بينهم وزراء سابقين ورجال أعمال، وفرضت على بعض منهم الحبس المنزلي وأمر منع السفر إلى الخارج. وما يزال التحقيق جارياً حتى لحظة كتابة هذا الفصل.

وخلاصة الملفات الثلاثة أن نتنياهو، وعدداً كبيراً من وزرائه وكبار موظفي حكومته الحاليين والسابقين، ورجال أعمال ومحامين ومسؤولين في شركات كبرى في "إسرائيل"، متورطون بشبهات الفساد المالي والإداري. أي أن حكومة نتيناهو تعمل تحت التحقيق المستمر دون توقف، لدرجة أن رئيس الائتلاف الحكومي ديفيد بيتان اقترح تبني مشروع قانون فرنسي، لا يتم بموجبه التحقيق مع رئيس حكومة في أثناء تأديته لمنصبه. وارتفعت الأصوات المعارضة لهذا المشروع الذي ينزع الصفة الديموقراطية عن مشهد الحياة في "إسرائيل" —كما ادعت بعض الأحزاب ووسائل الإعلام— ويعزز من دكتاتورية نتنياهو، ويجنح بنظام الحكم إلى حيّز النظام السياسي المطلق[63].

وستكشف هذه الملفات المزيد من المتورطين في مسائل الفساد والرشاوى وتبييض الأموال في "إسرائيل" وخارجها بغطاء حكومي. بالإضافة إلى أنها قد تطيح برئيس الحكومة من منصبه، في حال توجُّهه إلى الانتخابات المبكرة، والتي باتت مرجحة أكثر من السابق بسبب هذه الملفات الجنائية وسياسات نتنياهو الداخلية.

8. تطور المشروع الاستيطاني في البيئة الداخلية الإسرائيلية:

تباينت وجهات النظر بشأن الاستيطان داخل الحكومة الإسرائيلية، ففي 2016/10/9، صادقت الحكومة الإسرائيلية على منح دائرة الاستيطان صلاحيات الحكومة بكل ما يتعلق بالاستيطان، وهذا يعني توسيع صلاحيات هذه الدائرة ونشاطها الاستيطاني، خصوصاً في الضفة الغربية[64]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع على مشروع قرار "قانون تسوية المستوطنات"، الذي يهدف إلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، التي أقيمت على أراضٍ فلسطينية محتلة في الضفة الغربية. وتمّ التسريع في التصويت على مشروع القرار في اللجنة الوزارية في محاولة للحيلولة دون إخلاء مستعمرة عمونا اليهودية في الضفة الغربية المحتلة بنهاية سنة 2016. وتسببت هذه المسألة بخلاف بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي حاول تأخير التصويت على مشروع القانون، وبين المتشددين داخل حزبه الحاكم الليكود. إلا أن نفتالي بينيت وزير التعليم الذي يرأس حزب البيت اليهودي المتطرف نجح في حشد الدعم للتصويت. ودانت حركة السلام الآن Peace Now المناهضة للمستعمرات التصويت، فيما حذر النائب العام أفيحاي مندلبليت الوزراء من أنه لن يتمكن من الدفاع عن مشروع القرار أمام المحكمة العليا[65].

وعبّر المستشار القانوني لحكومة "إسرائيل" عن استغرابه لهذا القرار، على الرغم من أن موقفه القانوني كان واضحاً، وأكد أنه عرض وثيقة على الوزراء تقول: إن هذا القانون يتعارض والقانون الإسرائيلي؛ لكونه يشرعن مصادرة أراضٍ بملكية خاصة، دون أن يشير إلى أن هذه الأراضي هي ملكية فلسطينية. وأكد أن شرعنة البؤر الاستيطانية تتعارض والتزامات "إسرائيل" بالقانون الدولي[66].

ونجح الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في أن يمرر في الكنيست في قراءة أولى قانون التسوية، وتمّ تحويل مشروع القانون إلى لجنة الكنيست بعد تصويت 58 نائباً، بينهم نتنياهو، لصالحه ومعارضة 50 نائباً هم نواب القائمة العربية المشتركة وميرتس والمعسكر الصهيوني ويش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid. وبعد أن ترددت معلومات عن نية موشيه كحلون وزير المالية وزعيم حزب كُلنا عدم التصويت لصالح مشروع القانون، الذي أقرته اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع، توعد نفتالي بينيت، وزير التعليم وزعيم حزب البيت اليهودي، الذي طرح حزبه مشروع القانون، بعدم التصويت لصالح أي من القرارات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية في حال عدم التصويت لصالح مشروع القانون[67].

وفي شباط/ فبراير 2017، صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على اقتراح قانون التسوية. وأعلن يولي أدليشتاين Yuli Edelstein، رئيس الكنيست، في ختام التصويت، تأييد 60 نائباً، للمشروع، ومعارضة 52 نائباً له من أصل 120 عضواً في الكنيست الإسرائيلي. وحذّر رئيس المعارضة، إسحق هرتسوغ، من التصويت على اقتراح القانون، وذلك بدافع الخشية من تقديم لوائح اتهام في المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) في لاهاي ضدّ جنود وضباط إسرائيليين. ورأى الوزير أوفير أكونيس أن التصويت ليس على قانون التسوية فحسب، وإنما على "العلاقة بين الشعب اليهودي وأرضه... كل هذه الأرض لنا"، على حدّ تعبيره[68]. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى استغلال "إسرائيل" الظروف لتشرّع قانون التسوية أو تبييض المستعمرات، وذلك بهدف تنفيذ مسلسل آخر من مصادرة أراضٍ فلسطينية خاصة لصالح المشروع الاستيطاني. حيث إن هذا القانون الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي[69] يُشرّع آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية التي بنيت بشكل غير قانوني على أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية[70].

وصرّح نتنياهو في 2017/6/6، أن حكومته ستواصل البناء في المستعمرات، وأنها تخطط لمزيد من عمليات البناء في كافة أنحاء الضفة الغربية، وقال: "سنواصل الحفاظ على الاستيطان. أتشرف بأنني رئيس الوزراء الأول الذي سيبني مستوطنة جديدة في الضفة منذ عشرات السنين"[71]. وتحدث عن خطة لإعادة إسكان مستوطني عمونا في موقع جديد في الضفة الغربية[72]. وأضاف نتنياهو قائلاً: "لا توجد هناك أي حكومة تفوق مساعيها من أجل دعم الاستيطان على أرض إسرائيل المساعي التي تبذلها حكومتي"[73].

وأكد وزير الأمن الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، أن "الوتيرة الحالية في السنة الأخيرة لعمليات البناء والتوسع في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، لا تجد لها مثيلاً منذ عام 2000"[74].

وتصاعدت حدة الانتقادات التي وجهتها جهات داخلية لحكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة، بعد موافقتها على مخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية بالضفة الغربية وشرقي القدس. وقالت تسيبي ليفني Tzipi Livni، عضو الكنيست عن المعسكر المعارض لحكومة نتنياهو، في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، إن المستعمرات لا تسهم في جلب الأمن لـ"إسرائيل"، بل تجعل من شرعية الدولة عرضة للمقاطعة، حتى باتت السبب الأول الذي تتذرع به الدول والمنظمات التي تعمل على مقاطعة "إسرائيل" دولياً، على المستويات السياسية والاقتصادية. ولفتت ليفني النظر إلى أن "إسرائيل" باتت تتعرض لانتقادات دولية بشكل كبير بسبب تلك المستعمرات، مضيفة: "لو كنت صاحبة قرار، لن أرسل الأزواج للعيش في المستوطنات، لأنه سيتم إخلاؤهم عند أول اتفاق مع الفلسطينيين". وعبرت عن رفضها لشرعنة البؤر الاستيطانية، باعتبار أنها أكثر ما يضر بـ"إسرائيل" دولياً. ورأت أن قرارات تعزيز البؤر الاستيطانية يتم اتخاذها لتعزيز حكم نتنياهو[75].

9. انتفاضة القدس وتداعياتها:

يعتبرها البعض "الانتفاضة الثالثة" أو "انتفاضة السكاكين". ويمكن تحديد بدايتها مع اشتداد ضغط اليمين الإسرائيلي وجماعات المستوطنين على الحكومة لإتاحة الفرص لهم لما يسمونه زيارة الحرم أي باحات الأقصى المبارك؛ وبسبب عجز السلطة الفلسطينية عن منع هذه الاقتحامات، وأيضاً نتيجة ترهل الموقف العربي العام، ويأس الشباب الفلسطيني من ضيق الأفق السياسي، والتضييقات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي، والملاحقات السياسية، والاعتقالات الإدارية؛ انطلق شباب منفردون إلى تنفيذ عمليات طعن ضدّ إسرائيليين في القدس ومدن المركز كتل أبيب وغيرها... مستخدمين الأدوات الحادة بشكل عام، وخصوصاً السكاكين على أنواعها... ولم تتمكن عناصر الشاباك من معرفة مسبقة لمن سيقوم بمثل هذه العملية، لكونها فردية وليست مؤطرة في خلية أو فصيل ما. وازدادت وتيرة هذه العمليات في 2016 ومطلع 2017، على الحواجز العسكرية، ومحطات الباصات والقطارات، والمحلات التجارية الكبيرة.

لقد أقلقت هذه العمليات الجمهور الإسرائيلي وخصوصاً أنها كانت تتم في ساعات النهار. ولجأت الشرطة والجيش إلى تشديد رقابتها وقبضتها على الفلسطينيين ومنع آلاف منهم من اجتياز الحواجز. وأتاحت قيادة الأجهزة الأمنية للاحتلال بقتل كل من تحوم حوله الشكوك بوجود آلة حادة على جسمه أو في حقيبته. وبرزت قضية الجندي القاتل إلور أزاريا Elor Azaria الذي أطلق النار على منفذ عملية الخليل عبد الفتاح الشريف، والذي أصيب بجروح بالغة فأجهز عليه وهو، أي الشريف، لم يُشكل خطراً على حياة أي شخص. ولأن الحادثة تمّ تصويرها ونشر سلوك الجندي عالمياً، أسرعت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى تقديمه للمحاكمة بادعاء أنه تجاوز أسس الأخلاق

العسكرية التي يتمتع بها جنود هذا الجيش[76]. علماً، أن عشرات حالات القتل والاغتيال تمت سابقاً على يد جنود لم يقدموا للمحاكمة لعدم نجاح أي فلسطيني أو أجنبي بتصويرها.

وحصل نقاش واسع على صفحات وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وداخل الجمهور الإسرائيلي حول تصرف الجندي أزاريا، واشتغلت ماكينة الإعلام المجندة لخدمة أخلاقية الجيش... وتمّت محاكمته بالقتل غير المتعمّد بالسجن 18 شهراً، تمّ تخفيف أربعة شهور منها على يد رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي[77].

تعكس هذه الحادثة والمحاكمة فيها إلى سرعة اليد على الزناد من قبل الجيش وعناصره، وازدياد حالات قتل الفلسطينيين بوتيرة مرتفعة بذريعة الدفاع عن النفس وحماية المواطنين الإسرائيليين والتصدي لما تسميه "إسرائيل" بـ"الإرهاب" الفلسطيني. كما تعكس أيضاً منسوب الكراهية لدى الجنود تجاه الإنسان الفلسطيني الذي يعتبرونه رخيص الثمن[78].

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن انتفاضة القدس هذه لا تعبّر عن حالة يأس فلسطينية، بل تعبّر عن تمسك الفلسطيني بحقه في أرضه ووطنه ومواجهته للاحتلال المرفوض أصلاً، وإبداعه في عمليات المواجهة. وردود الفعل الإسرائيلية تشير إلى المستوى المتدني الذي بلغه الجيش في تعاطيه مع هذه المسألة، وهي تكشف تعامل المجتمع الإسرائيلي المأزوم والمحجوز ضمن جدران عازلة فرضها سياسيو وإعلاميو "إسرائيل" عليه.

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2017 بنحو 8.796 ملايين نسمة، بينهم 6.558 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.6% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 8.629 ملايين نسمة، بينهم 6.446 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.7% من السكان في نهاية سنة 2016. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2017 بنحو 1.838 مليون، أي ما نسبته 20.9% من السكان، مقارنة بنحو 1.797 مليون سنة 2016، أي ما نسبته 20.8% من السكان (انظر جدول 5/1). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (342 ألفاً تقريباً[79]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.47 مليون سنة 2017، أي نحو 16.7% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2017 نحو 400 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.5%، مقارنة بنحو 386 ألفاً سنة 2016. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من

مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

ويصعب تحديد أرقام دقيقة لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، إذ تتعمد الإحصائيات الإسرائيلية عدم ذكر أعداد المستوطنين في شرقي القدس، كما يتم الحديث ببعض التحفظ عن باقي الأعداد في الضفة، ربما للتخفيف من ردود الأفعال الفلسطينية والدولية ضدّ برامجها الاستيطانية. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عدد المستوطنين في الضفة ازداد في العقد 2006–2016 بما معدله 4.6% سنوياً، وهي أكثر من ضعف نسبة الزيادة السكانية الإسرائيلية التي تقدر بنحو 2%. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين في الضفة (باستثناء شرقي القدس) في مطلع 2018 قد بلغ نحو 436 ألف مستوطن، بمعدل زيادة قدره 3.4% في سنة 2017، مقارنة بمعدل زيادة قدره 3.9% سنة 2016. أما عدد مستوطني شرقي القدس فتشير معظم المصادر إلى أنه يتجاوز 200 ألف مستوطن؛ بينما أشارت القناة الإسرائيلية السابعة، وهي قناة مستوطنين متشددين إلى أن عدد المستوطنين اليهود بلغ 375 ألفاً في شرقي القدس في مطلع 2016[80].

من جهة أخرى، تشير قاعدة معلومات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إلى أن مجموع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (بما فيها القدس) بلغ 750 ألفاً في سنة 2015؛ وهو ما يعني أنه وفق نسب الزيادة المعتادة للمستوطنين قد بلغ نحو 800 ألف من مطلع سنة 2018[81].

جدول 5/1: أعداد السكان في "إسرائيل" 2011–2017[82]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,796,200	6,557,700	1,838,200	400,300

أعداد السكان في "إسرائيل" 2015–2017

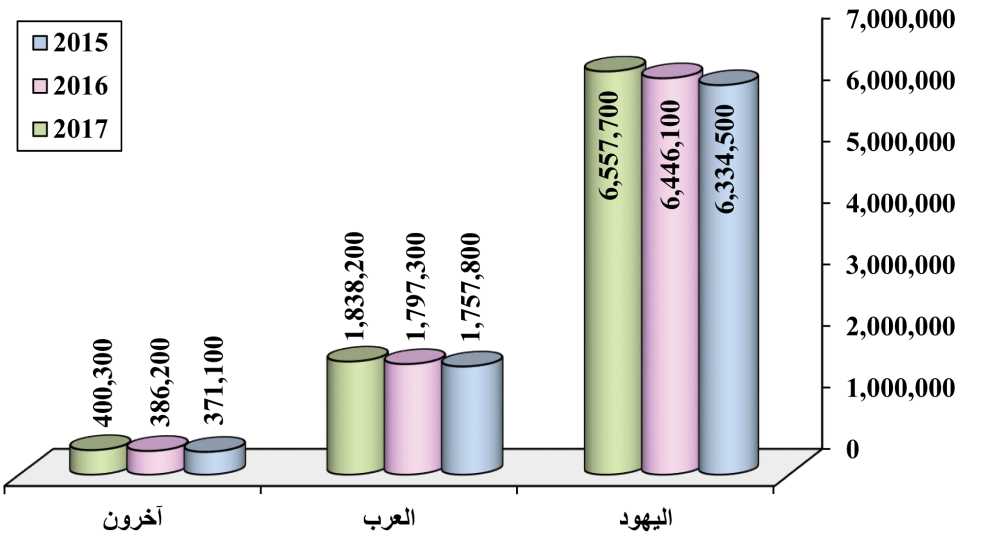

وفي سنتي 2015 و2016 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 178,723 نسمة و181,405 نسمة خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي[83]، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال سنة 2017 قدِمَ إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 26,308 مهاجرين، مقارنةً بـ 25,977 مهاجراً و27,908 مهاجرين في سنتي 2016 و2015 على التوالي (انظر جدول 5/2). وتظهر هذه الأرقام استقراراً في معدل الهجرة في سنتي 2017 و2016 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2015 نحو 16,700 يحملون جوازات إسرائيلية، بينما رجع في السنة نفسها 8,500. أي أن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 8,200 شخص[84]. ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 554–589 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2014، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد. أما بالنسبة لأعداد الإسرائيليين الذين غادروا "إسرائيل" ولم يعودوا أبداً في الفترة 1948–2015، فتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن عددهم يبلغ نحو 720 ألفاً، وهو عدد لا يشمل أبناءهم الذين ولدوا في الخارج[85].

ومن الجدير بالذكر، أنه خلال الفترة 1990–2014، غادر 526,600 إسرائيلي "إسرائيل" لعام أو أكثر؛ وقد عاد من هؤلاء إلى "إسرائيل" خلال الفترة نفسها 229,700 شخص بينما ظلّ في الخارج 296,900 شخص. وكان من بين الذين غادروا "إسرائيل" في الفترة 1990–2014 ما مجموعه 139,600 من المهاجرين الذين قدموا من الاتحاد السوفييتي السابق؛ وقد عاد منهم إلى "إسرائيل" 30,100 شخص، بينما ظلّ في الخارج 109,500 شخص[86].

جدول 5/2: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2017[87]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2015	2016	2017	المجموع الكلي
العدد	27,908	25,977	26,308	**1,396,708**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2014، ما عدا الفترة 2015–2017.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2017

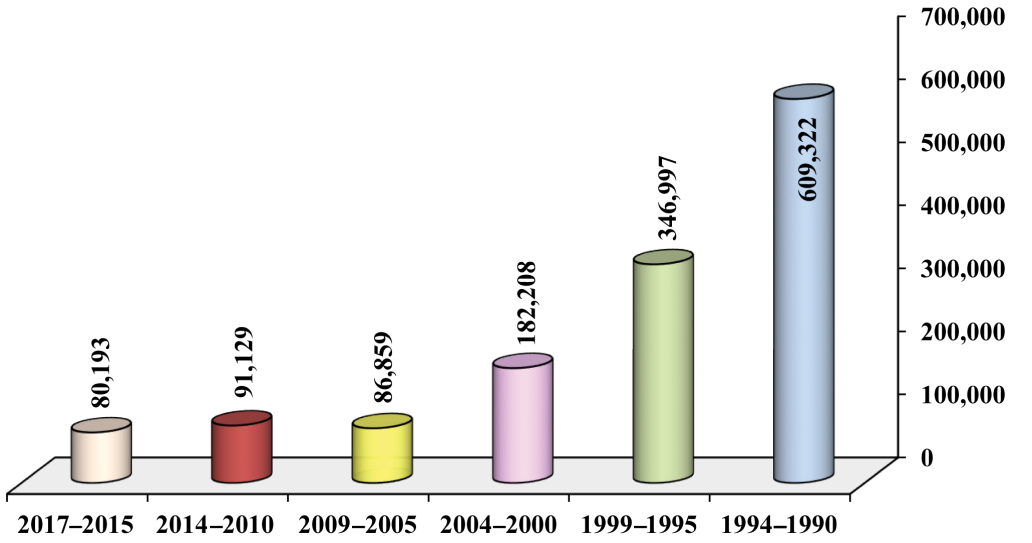

أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، إلى أن عددهم يقدر في نهاية سنة 2016 بـ 14.411 مليون نسمة، بزيادة بلغت نحو 198 ألفاً عن

نهاية سنة 2015 أي بنسبة زيادة مقدارها 1.4%، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير (انظر جدول 5/3). وفي السياق ذاته ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية.

جدول 5/3: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2016[88]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	6,336.4	5,700	460	388	290	180.7	179.5	117	113	646.1	**14,410.7**
النسبة (%)	44	39.5	3.2	2.7	2	1.3	1.2	0.8	0.8	4.5	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2016 (%)

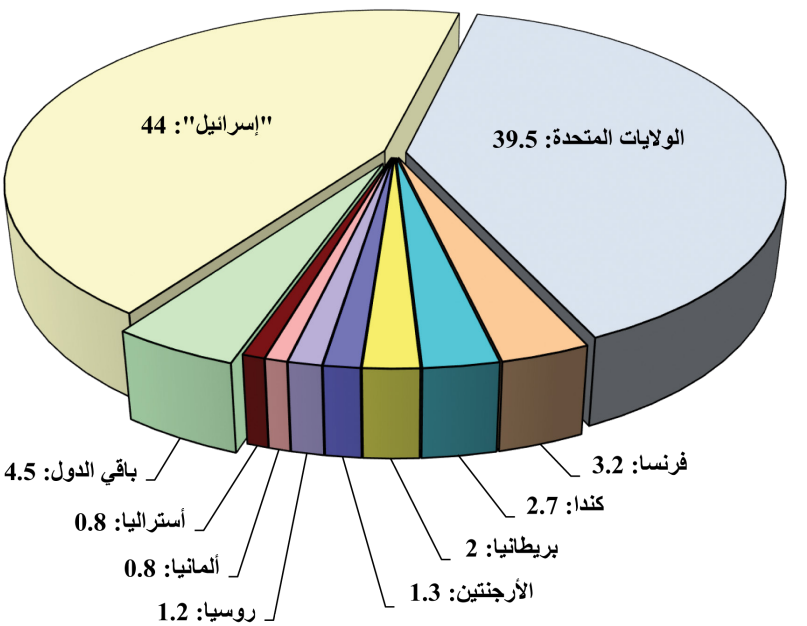

وكما أشرنا سابقاً، فإن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك ينبغي وضع هذه الملاحظة في الحسبان عند التحدث عن التوزيع الديني والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المواطنين. وبناء عليه، فوفق معطيات نهاية

سنة 2015، يوجد نحو 1.489 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 84.7%، و137 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.8%، و130 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.4%[89]. أما من ناحية معدلات النمو السكاني في سنتي 2015 و2016، فقد بلغ هذا النمو 2.2% عند العرب مقارنة بـ 1.8% عند اليهود[90].

وبحسب تقرير أصدرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، فإن نصف العائلات العربية في "إسرائيل" ما تزال تعيش تحت خطّ الفقر، على الرغم من بعض التحسن، حيث انخفضت من 53.3% سنة 2015 إلى 49.4% سنة 2016. وأظهر التقرير أن نسبة العائلات العاملة التي تعيش تحت خطّ الفقر في ارتفاع، حيث إنه في 58.6% من العائلات الفقيرة في سنة 2016 كان الوالدان يعملان، مقابل 55.6% في سنة 2015. وأشارت التقديرات إلى أن ارتفاع نسبة الفقر في وسط العائلات العاملة ينبع من الرواتب المتدنية التي يتلقونها. وبيّن التقرير أن نسبة العائلات الوحيدة الوالد (والد أو والدة) التي تعيش تحت خطر الفقر قد ارتفعت من 21.7% سنة 2015 إلى 26.1% سنة 2016. وبحسب التقرير فإن نسبة الفقر في "إسرائيل" سنة 2016، كانت الأعلى بين كافة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development[91].

وبلغ متوسط العمر المتوقع لدى العرب 76.9 عاماً لدى الذكور و81.1 لدى الإناث في سنة 2015. في المقابل بلغ متوسط العمر المتوقع في السنة نفسها لدى اليهود 80.9 عاماً لدى الذكور و84.5 لدى الإناث[92].

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي Gross Domestic Product (GDP) لسنة 2016 ما مجموعه 1,220.3 مليار شيكل (318 مليار دولار) مقارنة بـ 1,162.5 مليار شيكل (299 مليار دولار) سنة 2015، وبنمو مقداره 5%. أما بالنسبة لسنة 2017، فيقدّر الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017 بـ 1,251.9 مليار شيكل (348 مليار دولار)، وبمعدل نمو مقداره 2.6%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 9.5% سنة 2017، وبنسبة 6.2% سنة 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/4). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى بنك "إسرائيل" المركزي، التي بلغت 2.4% سنة 2015[93]، و3.5% سنة 2016[94]، و3.1% سنة 2017[95]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/4: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2011–2017 بالأسعار الجارية[96]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2011	936,134	264,556	3.5791
2012	992,110	257,157	3.858
2013	1,056,119	292,602	3.6094
2014	1,103,485	308,460	3.5774
2015	1,162,530	299,320	3.8839
2016	1,220,331	317,745	3.8406
*2017	1,251,944	347,791	3.5997

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2011–2017 (بالمليون دولار)

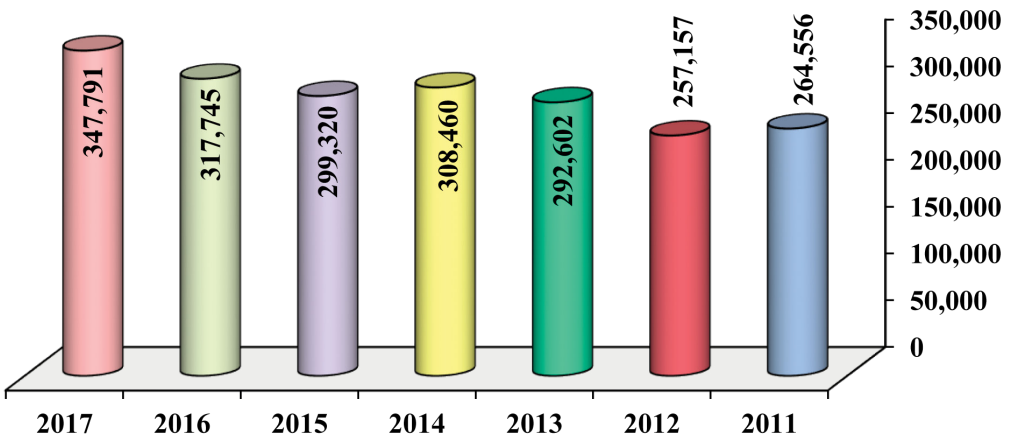

بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي 142,839 شيكل (37,192 دولار) سنة 2016 مقارنة بـ 138,775 شيكل (35,731 دولار) سنة 2015، وبنمو مقداره 2.9%. أما بالنسبة لسنة 2017، فيقدّر معدل دخل الفرد الإسرائيلي، حسب الإحصائيات المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017، بـ 144,113 شيكل (40,035 دولار)، ونمو مقداره 0.9%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 7.6% سنة 2017، بينما ارتفعت بنسبة 4.1% سنة 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/5).

جدول 5/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2011–2017 بالأسعار الجارية[97]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2011	120,588	33,692
2012	125,469	32,522
2013	131,097	36,321
2014	134,373	37,562
2015	138,775	35,731
2016	142,839	37,192
*2017	144,113	40,035

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2011–2017 (بالدولار)

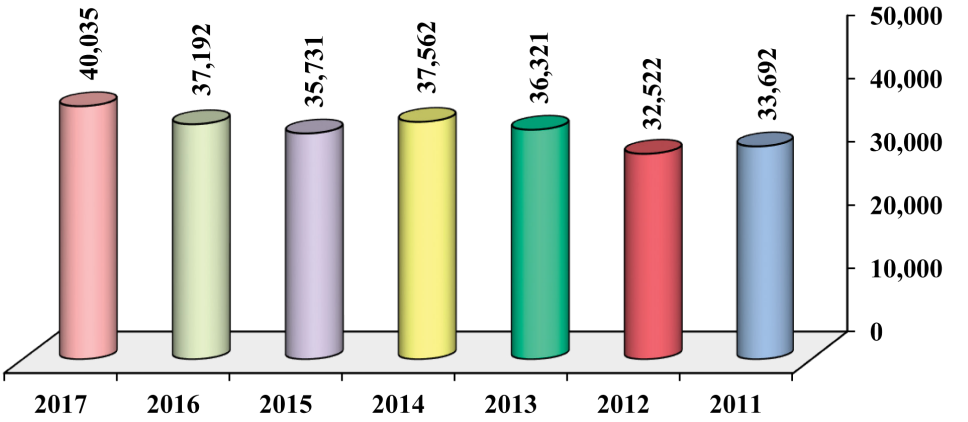

أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2017 بلغ 514.068 مليار شيكل (نحو 142.8 مليار دولار) مقارنة بـ 504.199 مليارات شيكل (نحو 131.3 مليار دولار) كميزانية معدلة Adjusted Budget سنة 2016؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 470.784 مليار شيكل (122.6 مليار دولار) في سنة 2016 مقابل 427.366 مليار شيكل (قرابة 110 مليارات دولار) سنة 2015[98].

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2016 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 333.612 مليار شيكل (نحو 86.9 مليار دولار)، من ضمنها 76.912 مليار شيكل (نحو 20 مليار دولار) صرفت على الجيش، و15.522 مليار شيكل (نحو 4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و62.816 مليار شيكل (نحو 16.4 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و46.606 مليار شيكل (نحو 12.1 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً كبيراً من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 88.124 مليار شيكل (نحو 22.9 مليار دولار) سنة 2016 مقارنة بـ 66.686 مليار شيكل (17.2 مليار دولار) سنة 2015[99].

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2016 كان 447.258 مليار شيكل (قرابة 116.5 مليار دولار) مقارنة بـ 404.679 مليارات شيكل (قرابة 104.2 مليارات دولار) سنة 2015. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (120.5 مليار شيكل أي نحو 31.4 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (91.3 مليار شيكل أي نحو 23.8 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2016[100].

وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية فإن مجمل الإيرادات في موازنة سنة 2017 بلغ 469.15 مليار شيكل (قرابة 130.3 مليار دولار)، مقارنة بـ 445.08 مليار شيكل (نحو 115.9 مليار دولار) كميزانية معدلة سنة 2016[101].

ويظهر أن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية تركز على الميزانية الاعتيادية المتعلقة أساساً بالحكومة ووزاراتها، فتظهر ميزانيتها المحدّثة Updated Budget لسنة 2017 إنفاقاً مقداره 383.891 مليار شيكل (نحو 106.6 مليارات دولار) دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وعلى الطريقة نفسها، فإن الميزانية المحدَّثة لسنة 2016 تظهر إنفاقاً مقداره 371.963 مليار شيكل (نحو 96.9 مليار دولار)[102].

ولذلك، فقد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2015–2017:

جدول 5/6: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2015–2017[103]

البيان		2015		2016		2017	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	274,750	70,741	287,804	74,937	302,000	83,896
	إيرادات رأسمالية	109,985	28,318	139,101	36,219	144,817	40,230
	مشاريع	19,944	5,135	20,353	5,299	22,333	6,204
مجموع الإيرادات الكلي		**404,679**	**104,194**	**447,258**	**116,455**	**469,150**	**130,330**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	314,525	80,982	333,615	86,865	353,681	98,253
	ميزانية التطوير وسداد الديون	92,897	23,918	116,816	30,416	138,054	38,352
	مشاريع	19,944	5,135	20,353	5,299	22,333	6,204
مجموع المصروفات الكلي		**427,366**	**110,035**	**470,784**	**122,580**	**514,068**	**142,809**
نسبة العجز (%)		**5.6–**		**5.3–**		**9.6–**	

ملاحظة: أرقام سنتي 2015 و2016 هي للأداء الحقيقي للمصروفات والإيرادات، أما أرقام سنة 2017 فهي للميزانية المعتمدة.

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2017 فقد بلغت ما مجموعه 61.087 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 60.573 مليار دولار سنة 2016، و64.063 مليار دولار سنة 2015؛ وبذلك تكون الصادرات قد ارتفعت بنسبة 0.8% سنة 2017، بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة –5.4% سنة 2016. أما الواردات لسنة 2017 فبلغت ما مجموعه 69.143 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 65.805 مليار دولار سنة 2016، و62.071 مليار دولار سنة 2015؛ وبذلك تكون الواردات قد ارتفعت بنسبة 5.1% سنة 2017، مقارنة بارتفاع مقداره 6% سنة 2016 (انظر جدول 5/7). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب الصادرات والواردات بالشيكل الإسرائيلي، فإن ذلك سيحدث اختلافاً في المعطيات، إذ ستنخفض قيمة الصادرات بنسبة –5.5% سنة 2017، وبنسبة –6.6% سنة 2016، كما ستنخفض قيمة الواردات بنسبة –1.6% سنة 2017، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 4.7% سنة 2016.

جدول 5/7: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2014–2017 بالأسعار الجارية[104]

		الصادرات	الواردات	نسبة الفائض/ العجز (%)
2014	مليون شيكل	246,481.4	258,586.3	4.9–
	مليون دولار	68,967.9	72,341	
2015	مليون شيكل	249,091.7	241,235.2	3.2+
	مليون دولار	64,062.6	62,071	
2016	مليون شيكل	232,757.6	252,668.3	8.6–
	مليون دولار	60,573.2	65,804.5	
2017	مليون شيكل	219,995.3	248,632.3	13–
	مليون دولار	61,087.1	69,142.9	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2014–2017 (بالمليون دولار)

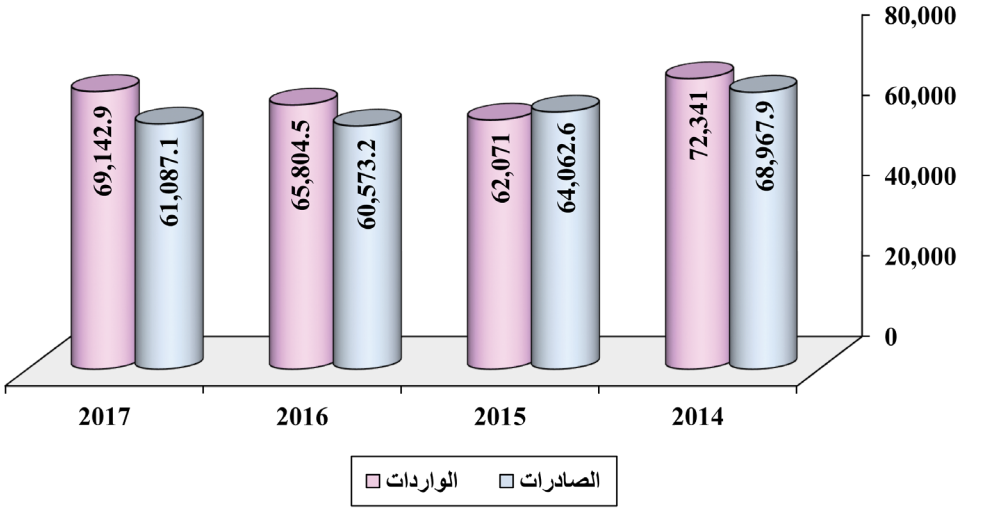

وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2017 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 17.084 مليار دولار، أي ما يمثل 28% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 17.589 مليار دولار في سنة 2016 (29% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2017 نحو 8.085 مليارات دولار، أي ما يمثل 11.7% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.076 مليارات دولار في سنة 2016 (12.3% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 9 مليارات دولار سنة 2017 و9.5 مليارات دولار سنة 2016، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/8).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.29 مليارات دولار سنة 2017 و3.33 مليارات دولار سنة 2016، وبلغت الواردات الإسرائيلية منها 6.528 مليارات دولار سنة 2017 و5.896 مليارات دولار سنة 2016. واحتلت بريطانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 9.47 مليارات دولار سنة 2017 بينما كان 7.577 مليارات دولار سنة 2016.

وتقدمت سويسرا من المركز السادس إلى المركز الرابع في سنة 2017، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.984 مليارات دولار، بعد أن كان 5.755 مليارات دولار سنة 2016. وتراجعت بلجيكا من المركز الرابع سنة 2016 إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.8 مليارات دولار في سنة 2017، بعد أن كان 6.421 مليارات دولار سنة 2016. وتراجعت هونج كونج من المركز الثالث سنة 2015 إلى المركز الخامس سنة 2016 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.413 مليارات دولار، ثم إلى المركز السابع سنة 2017 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.127 مليارات دولار (انظر جدول 5/8).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2017 هي هولندا (2.287 مليار دولار)، والهند (1.933 مليار دولار)، وفرنسا (1.765 مليار دولار)، وألمانيا (1.643 مليار دولار)، وتركيا، وإيطاليا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2017 فهي ألمانيا (4.722 مليارات دولار)، وهولندا (2.926 مليار دولار)، وتركيا (2.896 مليار دولار)، وإيطاليا (2.778 مليار دولار)، واليابان (2.082 مليار دولار)، والهند (انظر جدول 5/8).

أما في سنة 2016، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي الهند (2.4 مليار دولار)، وهولندا (2.14 مليار دولار)، وألمانيا (1.52 مليار دولار)، وفرنسا (1.45 مليار دولار)، وتركيا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليابان. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها في سنة 2016 فهي ألمانيا (4.07 مليارات دولار)، وهولندا (2.7 مليار دولار)، وإيطاليا (2.69 مليار دولار)، وتركيا (2.6 مليار دولار)، واليابان (2.35 مليار دولار)، والهند (1.77 مليار دولار) (انظر جدول 5/8).

جدول 5/8: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2016–2017 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[105]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2017	2016	2017	2016	2017	2016
1	الولايات المتحدة	25,169.2	25,665.3	17,084.4	17,589	8,084.8	8,076.3
2	الصين	9,817.4	9,224	3,289.9	3,327.8	6,527.5	5,896.2
3	بريطانيا	9,469.8	7,577	5,166.6	3,909.1	4,303.2	3,667.9
4	سويسرا	6,983.7	5,754.5	1,455	1,466.4	5,528.7	4,288.1
5	بلجيكا	6,799.6	6,421.2	2,700.7	2,507.3	4,098.9	3,913.9
6	ألمانيا	6,364.4	5,589.5	1,642.6	1,519.9	4,721.8	4,069.6
7	هونج كونج	6,127.4	6,412.9	4,215	4,435.5	1,912.4	1,977.4
8	هولندا	5,213	4,840.4	2,287.4	2,139.6	2,925.6	2,700.8
9	تركيا	4,310.1	3,899.4	1,414.2	1,297.7	2,895.9	2,601.7
10	الهند	3,786.9	4,168.2	1,933.2	2,399.5	1,853.7	1,768.7
11	إيطاليا	3,715.9	3,652	938.1	958.3	2,777.8	2,693.7
12	فرنسا	3,520.7	3,138.3	1,765.2	1,448	1,755.5	1,690.3
13	اليابان	2,916.4	3,113.4	834.9	759.2	2,081.5	2,354.2
14	إسبانيا	2,550.1	2,473.4	832.6	896.1	1,717.5	1,577.3
15	كوريا الجنوبية	2,025.3	1,896.3	883.4	580	1,141.9	1,316.3
16	سنغافورة	2,006.5	1,969.8	472.4	450.6	1,534.1	1,519.2
17	روسيا	1,992.6	1,559.2	760.3	620.3	1,232.3	938.9
18	تايوان	1,582.1	1,480.4	703.8	696	878.3	784.4
19	البرازيل	1,120.3	1,000.8	905	747.3	215.3	253.5
20	بلدان أخرى	23,960.9	25,314.1	11,387.5	11,931.2	12,573.4	13,382.9
	المجموع العام	**130,230**	**126,377.7**	**61,087.1**	**60,573.2**	**69,142.9**	**65,804.5**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2017 (بالمليون دولار)

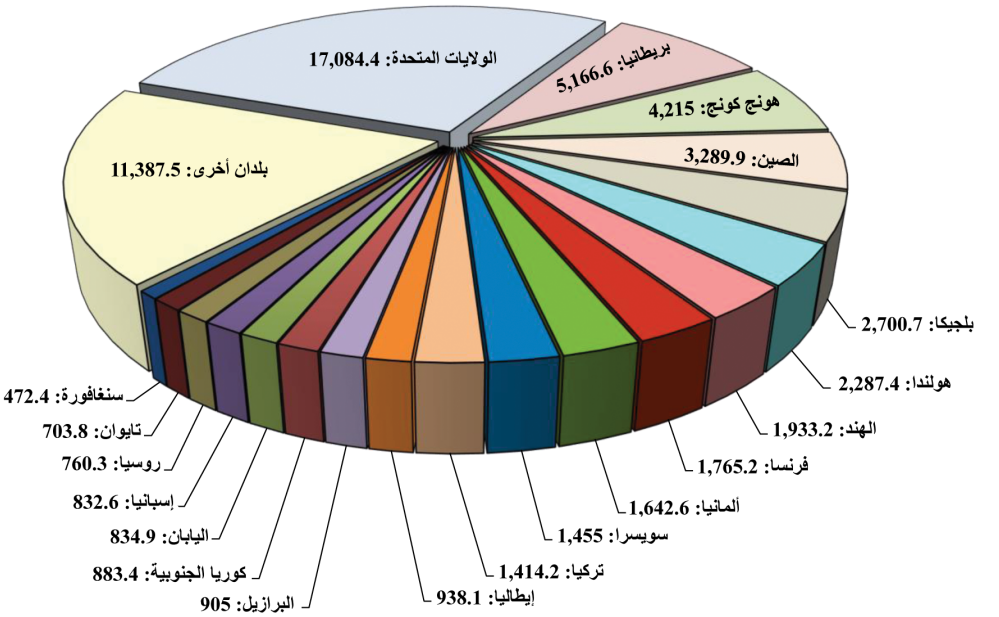

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2017 (بالمليون دولار)

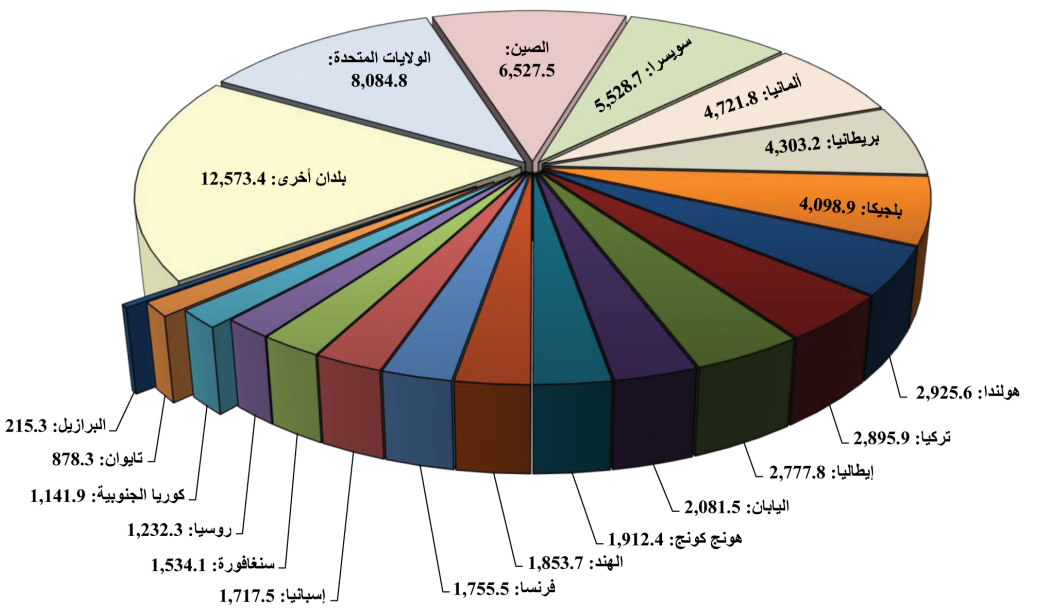

تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2016 و2017؛ حيث بلغت نسبتها 83.8% و85.3% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس

14.2% سنة 2016 و12.7% سنة 2017. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها 2.2% سنتي 2016 و2017 (انظر جدول 5/9). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2017 ما نسبته 47% من مجمل هذه الصادرات (باستثناء الماس)، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 45%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 7%[106].

جدول 5/9: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2015–2017 (بالمليون دولار)[107]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
			المصقول	الخام			
2015	1,168.1	45,283.6	4,997.4	2,200.6	0.5	116.2–	**53,534**
2016	1,150.5	43,758.4	4,703.1	2,704.4	3.9	132–	**52,188.3**
2017	1,187.8	45,194.5	4,493	2,232.6	10.5	118.5–	**52,999.9**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2016 و2017، حيث بلغت نسبتها 41.6% و41.7% على التوالي، وبلغت نسبة الوقود 9% و11.2%، وبلغت نسبة السلع الاستهلاكية 20.5% و20.1%، ومواد الاستثمار 18% و17.8%، أما الماس فبلغت نسبتها 10% و8.5% في سنتي 2016 و2017 على التوالي (انظر جدول 5/10).

وتجدر الملاحظة إلى أن واردات الوقود الإسرائيلية لسنة 2014 بلغت نحو 12.8 مليار دولار، وتراجعت لتصل إلى 5.8 مليارات دولار سنة 2016 بنسبة انخفاض –54.7%[108]، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال استخراج الغاز في حوض المتوسط الشرقي؛ حيث بدأ الإنتاج من حقل تامار Tamar في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" لفترة 15–20 عاماً مقبلاً.

جدول 5/10: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2015–2017 (بالمليون دولار)[109]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2015	11,868.7	26,882.1	8,626.6	7,406.5	6,284.1	269.3	**61,337.3**
2016	13,334.8	27,076	11,679.4	5,843.1	6,532.2	599.2	**65,064.7**
2017	13,664.4	28,335.9	12,086.6	7,602.4	5,754.7	562.3	**68,006.3**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2017 ما مجموعه 3.108 مليارات دولار، من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما بلغ الدعم لسنة 2016 ما مجموعه 3.11 مليارات دولار. ويلاحظ

ثبات المنحة العسكرية الأمريكية منذ سنة 2013 على مبلغ 3.1 مليارات دولار. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2017 ما مجموعه نحو 130.687 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس[110]. وفي آخر عهد باراك أوباما، تمّ توقيع اتفاق أمريكي مع الجانب الإسرائيلي بحيث يتم دعم "إسرائيل" بمبلغ 38 مليار دولار على مدى 10 أعوام، بمعدل 3.8 مليارات دولار سنوياً تغطي الفترة 2019–2028[111].

جدول 5/11: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2017 (بالمليون دولار)[112]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115	3,110	3,110	3,107.5	**130,686.8**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

استمرت حالة الترقب التي تعيشها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ سنوات بسبب تطورات الوضع الفلسطيني، وبسبب الأوضاع المتغيرة والمتسارعة في المحيط الإقليمي؛ خصوصاً في الجبهة الشمالية التي تضم سورية ولبنان، وعلى حدود "إسرائيل" الجنوبية المحاذية لقطاع غزة وسيناء المصرية. وهذه الأوضاع والمتغيرات السياسية والعسكرية دفعت تل أبيب لإجراء مراجعات وتقييمات متواصلة انعكست على واقع المؤسسة العسكرية ودورها في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وتمّ ترجمتها في سلسلة التعيينات على قيادة الجيش، كما انعكست في خطط الجيش واستراتيجيته العسكرية والأمنية، وكذلك على تحديث ترسانته العسكرية.

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خلال سنتي 2016–2017، جملة من التعيينات والترقيات الجديدة شملت العديد من الأسلحة والمراكز القيادية، باستثناء منصب قائد القوات البرية؛ بسبب اعتذار قائد منطقة المركز الجنرال روني نوما Roni Numa، وقائد منطقة الجنوب الجنرال إيال زمير Eyal Zamir، عن تولي هذا المنصب بعد ترشيحهما لذلك؛ ولعل ذلك الرفض يرجع إلى حجم التحديات التي يواجهها من يتولى هذا المنصب، نظراً إلى موقع هذا السلاح في استراتيجية الحروب المقبلة، خصوصاً بعد الإخفاقات التي مُني بها خلال عدوان غزة 2014، كما أن كلا الجنرالين يرغبان بتولي مركز نائب رئيس هيئة الأركان بالجيش الإسرائيلي[113].

وفي جملة التعيينات، قرر وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، في 2016/11/3، تعيين قائد الجبهة الشمالية اللواء أفيف كوخافي Aviv Kochavi نائباً لرئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، ويمثل هذا المنصب محطة انتقالية نحو التنافس على رئاسة الأركان. وسيحل كوخافي مكان نائب رئيس أركان الجيش يائير جولان Yair Golan. وسيخلف قائد قيادة الجبهة الداخلية، اللواء يوئيل ستريك Yoel Strick، كوخافي في قيادة الجبهة الشمالية. كما جرى تعيين قائد شعبة التخطيط، اللواء عميكام نوركين Amikam Norkin، قائداً لسلاح الجو الإسرائيلي خلفاً للواء أمير إيشل Amir Eshel[114]؛ وتسلم نوركين مهامه في 2017/8/10[115].

وتمّ ترفيع عميدين من الجيش إلى رتبة لواء؛ الأول أمير أبو العافية Amir Abulafia قائد الفرقة 162، الذي تمّ تعيينه رئيساً لشعبة التخطيط، والثاني تامير يداي Tamir Yadai كقائد للجبهة الداخلية. كما تمّ ترفيع العميد موني كاتس Moni Katz لرتبة لواء لتولي ما يعرف بقيادة جبهة العمق، بدلاً من الجنرال طال روسو Tal Russo[116]. وفي 2016/7/13، عُيّن الضابط عوفر فينتر Ofer Vinter قائداً للمنطقة الوسطى التي تشمل الضفة الغربية. وكان فينتر تولى قيادة لواء جفعاتي Givati Brigade سابقاً خلال عدوان غزة 2014، ويُعد من الضباط المتدينين اليمينيين المتطرفين[117].

كما تمّ تعيين الحاخام المتطرف إيال كريم Eyal Karim، في تموز/ يوليو 2016، حاخاماً رئيسياً عسكرياً للجيش، بالرغم من تصريحاته العنصرية والمتطرفة، وكان أبرز هذه التصريحات الفتوى التي أصدرها وتجيز للجنود "اغتصاب نساء العدو من غير اليهوديات"[118].

وفي خطوة متوقعة؛ ونتيجة للعلاقة الجيدة بين رئيس هيئة أركان الجيش غادي آيزنكوت والمستوى السياسي؛ فقد أعلن ليبرمان، في 2017/1/18، تمديد ولاية آيزنكوت لسنة أخرى لتصل مدة ولايته إلى أربع سنوات[119]. كما أقر ليبرمان، في 2017/11/13، تعيينات جديدة لقيادة الجيش بناء على توصية من آيزنكوت، ومن هذه التعيينات؛ تعيين تمير هيمان Tamir Heiman قائداً لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) AMAN بدلاً من هرتسي هليفي Hertzi Halevi، الذي تمّ تعيينه قائداً للمنطقة الجنوبية. وتعيين ديفيد شبيرا David Shapira قائداً للواء بنيامين Binyamin Brigade في الضفة الغربية. كما تمّ تعيين ليئور كرملي Lior Carmeli رئيساً لشعبة الاتصالات والدفاع السيبراني بدلاً من نداف بدان Nadav Padan، الذي تمّ تعيينه في القيادة المركزية. وتعيين إيتسيك ترجمان Itzik Turgeman رئيساً للتكنولوجيا الجديدة والخدمات اللوجيستية، بدلاً من أهارون هاليفا Aharon Haliva، الذي تمّ تعيينه قائداً لعمليات اللواء والنقل والإمداد بدلاً من الجنرال نيتسان ألون Nitzan Alon[120].

2. القوى البشرية:

يبلغ عدد الجيش الإسرائيلي العامل نحو 168 ألف جندي، أما قوات الاحتياط فتبلغ نحو 550 ألفاً[121]، وهي قوات ذات جاهزية عالية إذ يمكن تعبئتها بالكامل ودخولها بفعالية في الخدمة خلال أربعة أيام. ولم يحدث تغيير ذا بال في أعداد الجيش الإسرائيلي منذ سنوات عديدة. وأصدر قسم القوى البشرية Manpower Directorate في الجيش الإسرائيلي، في 2017/1/8، معطياته السنوية الخاصة بعدد جنوده القتلى، في ظروف مختلفة، عن سنة 2016. فقد شهدت سنة 2016 مقتل 41 جندياً إسرائيلياً مقابل 36 قتلوا في سنة 2015، وهو ارتفاع ملحوظ في أعداد الجنود القتلى، وبينما قُتل أربعة منهم في عمليات "معادية"، فإن 15 آخرين انتحروا، وجميع من قتلوا هم من الجنود الذكور. وللسنة الثالثة على التوالي يُسجل انتحار 15 جندياً خلال عام؛ فقد سجلت سنة 2014 انتحار 15 جندياً أيضاً[122].

كما أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، في 2017/9/12، قراراً يقضي ببطلان قانون أقره الكنيست سنة 2015، يعيد إعفاء الشبان اليهود المتدينين الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش. ومن شأن القرار أن يثير أزمة حكومية، إذ سيكون على الكنيست، أن يلغي القانون، ويطرح قانوناً يلزم بالخدمة العسكرية للحريديم، خلال عام من تاريخ صدور القرار[123].

3. خطط وتوجهات عسكرية:

عكس مؤتمر هرتسليا Herzliya بنسختيه الـ 16 والـ 17، الذي انعقد في حزيران/ يونيو 2016 وحزيران/ يونيو 2017 على التوالي، صورة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها "إسرائيل" في ظلّ التغيرات والتحولات السياسية والعسكرية في البيئة الإقليمية، خصوصاً المتاخمة لحدودها الشمالية. وعلى الرغم من تأكيد القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين تحدثوا في المؤتمرَيْن، على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنهم أشاروا إلى أن "العدو" بات يتمتع بوضع استراتيجي عسكري أفضل؛ فإيران باتت ترسخ وجودها العسكري في سورية كجار إقليمي، وحزب الله يراكم ترسانته الصاروخية بالإضافة إلى الخبرات القتالية التي اكتسبها في سورية، وحماس تواصل حفر الأنفاق وتطوير قدراتها الصاروخية والقتالية. مع الأخذ بالاعتبار تبلور تحالف يضم روسيا وإيران وحزب الله والنظام السوري[124].

هذا الوضع الاستراتيجي المعقّد وغير المستقر بالنسبة لـ"إسرائيل"، دفعها لبلورة استراتيجية أمنية وعسكرية وسياسية مرتفعة النسق لمواجهة هذه التحديات. مع الإشارة إلى أن بعض رسائل

القادة الإسرائيليين خلال المؤتمرَين، والتي حملت طابع التهديد والوعيد، من الممكن أن تندرج في إطار الحرب النفسية، وليست بالضرورة في إطار استراتيجية مُعدَّة للتنفيذ.

وتركز الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من هرتسليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة، في حال نشوء حرب جديدة، مع إظهار الحرص على استمرار الهدوء على كافة الجبهات. وقد أقرَّ مدير وزارة الشؤون الاستخباراتية، حجاي تسورئيل Haggai Zuriel، خلال كلمته في مؤتمر هرتسليا الـ17، على أن "إسرائيل" غير قادرة على مواجهة التهديدات الخارجية وحدها؛ لذلك هي بحاجة إلى دعم الدول الكبرى العالمية والإقليمية، ويدخل في هذا الإطار التعاون مع الدول العربية "المعتدلة"[125].

وقد ركزت توضيحات التقدير الاستراتيجي السنوي لـ"إسرائيل" 2016–2017، الذي صدر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في 2017/1/3، على الاستمرار في الاستراتيجية المتبعة في الإبقاء على حالة الردع، ومنع نقل السلاح من إيران عبر سورية إلى حزب الله، والتخفيف من احتمالات المخاطرة بحصول تصعيد. وأوصى في الوقت نفسه، بمواصلة جمع المادة الاستخباراتية عن حزب الله ومكوناته العسكرية، كي تكون قادرة على توجيه ضربة مسبقة قبل اندلاع المواجهة، أو خلال فترة قصيرة جداً من اندلاعها. وقد حضّ التقدير الجيش الإسرائيلي على تمرين وحداته على حرب الشوارع التي تمتاز بها القوات غير النظامية، مع استخدام هذه الوحدات للألبسة والأسلحة التي يستخدمها حزب الله والفصائل الفلسطينية[126].

وقد سلط التقدير الضوء على طبيعة الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون ضدّ الجيش والمستوطنين في الضفة، والتي تأخذ طابعاً فردياً، بالإضافة إلى محاولة حركة حماس إعادة بناء البنية التحتية التي تخولها شنّ هجمات ضدّ أهداف إسرائيلية[127].

هذا الوضع الاستراتيجي عالي المخاطر الذي تعيشه "إسرائيل" بسبب مستجدات البيئة المحيطة، انعكس أيضاً على النقاشات والمداولات الحادة التي تُدار بين المؤسستين السياسية والعسكرية في "إسرائيل" وداخل كل منهما، حول مدى قدرة الجيش الإسرائيلي على خوض حرب مستقبلية في ظلّ إخفاقات مرعبة تكشفت خلال السنوات الأخيرة، وبرزت بشكل أكبر خلال مناورة أور هدغان Or Hadagan، التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، خصوصاً ما يتعلق بالآليات الحربية التي سيستخدمها الجيش في حربه البرية، إلى جانب عدم التنسيق بين المستويين السياسي والعسكري لتنفيذ الخطة التي يضعها الجيش.

ويتركز القلق الأمني الإسرائيلي، بحسب تقرير أمني رسمي إسرائيلي نُشر في 2017/10/27، في أربعة مستويات؛ الأول، استمرار حماس ببناء الأنفاق داخل قطاع غزة، مع إشارة التقرير إلى

أن الحركة باتت معنية في هذه المرحلة ببناء الأنفاق الدفاعية عوضاً عن الهجومية بسبب الإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي لمنع هذه الأنفاق، خصوصاً بناء الجدار الأمني تحت الأرض والمراقبة الإلكترونية فوق الأرض، بالإضافة إلى تطور قدرات حماس الصاروخية والقتالية. أما المستوى الثاني، فهو القدرات الصاروخية والقتالية التي بات يتمتع بها حزب الله في لبنان، حيث قدّر التقرير أن الحزب بات يمتلك عشرات الصواريخ التي تصل إلى 500 كم، وعدة مئات تصل إلى 300 كم، وعشرات الآلاف من التي تصل إلى 40 كم. لافتاً النظر إلى أن الحزب يبذل جهوداً واسعة بمساعدة إيران لتطوير دقتها ومحاولة بناء مصانع في سورية ولبنان من أجل ذلك[128].

وأضاف التقرير أن المستوى الثالث هو ترسُّخ نفوذ إيران في سورية، حيث بات لها قواعد عسكرية هناك، كما أن هناك خطورة من تطور قدرات إيران الصاروخية، بحيث باتت الصواريخ الإيرانية أكثر دقة وفتكاً. بالإضافة إلى ذلك، ظهر خطر المليشيات الموجودة في سورية والمدعومة من إيران، والتي باتت مشاركتها في الحرب القادمة مع "إسرائيل" أمراً مفروغاً منه. أما المستوى الرابع، فهو الحرب على تنظيم داعش وخطورة تركيز قوته في سيناء بعد هزيمته في سورية والعراق، ومدى استعداد هذا التنظيم في حال نجح في تثبيت سيطرته في سيناء، على شنّ عمليات عسكرية ضدّ الجيش الإسرائيلي بدلاً من الجيش المصري[129].

لا شكّ أن هذه التحولات العسكرية التي طرأت على جميع الجبهات القتالية المحتملة مع "إسرائيل"، دفعت صانع القرار في تل أبيب إلى رسم خطط واستعدادات تناسب هذه التحولات؛ ففي الجبهة الجنوبية أقام الجيش الإسرائيلي سياج فصلٍ على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، مع إقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض[130]. وقد ذكر الكاتب الإسرائيلي يوسي ميلمان Yossi Melman أن بناء الجدار عملية معقدة، تتضمن عناصر تكنولوجية وهندسية بمشاركة خبراء وبمواد من دول أوروبية، بتكلفة نحو 3 مليارات شيكل (نحو 833.3 مليون دولار)[131].

أما فيما يخص الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية، فقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى تثبيت معادلة جديدة، يبدو أنه بُني جزء منها من خلال سكوت أو توافق وتنسيق مع الجانب الروسي، وهذه المعادلة تسمح بتدخل عسكري إسرائيلي من خلال عمليات نوعية خاطفة تستهدف قواعد عسكرية أو مخازن أسلحة لإيران وحزب الله في سورية وتشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، كما تقوم المعادلة على منع قيام ممر شيعي من إيران إلى دمشق، بحسب ما صرّح به ليبرمان، الذي أكد أن "إسرائيل" "لن تسمح لأي جهة كانت بتعدي الخطوط الحمراء"[132].

على الرغم من التصعيد اللفظي الإسرائيلي والحرص على إبراز صورة إيجابية حول جاهزية الجيش للحرب المقبلة، غير أن ما كشفه تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي التي

نشرت جزءاً منه للعلن في 2017/9/25، يعطي صورة مغايرة عن حالة الاستعداد للحرب المقبلة؛ حيث كشف التقرير عن وجود خلل خطير في جاهزية الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة، مصوباً على غياب المعرفة لدى المستوى السياسي عن قدرات الجيش بشكل عام، الأمر الذي أوجد تباعداً بين أهداف السلطة السياسية في قرارها عند شنّ الحرب، وبين ما يمكن أن يحققه الجيش، خلال الفترة المحددة له من قبل تلك السلطة السياسية[133].

وفي العنوان المحدد تحت ما هو سري، جاءت الخطوط العامة والتي ابتعدت عن التفاصيل، في تضمين تقرير لجنة الخارجية والأمن اتهاماً للحكومة بأنها غائبة عن مواءمة متطلبات الجيش مع التغيير في قدرات وإمكانيات خصومه وموقعهم العسكري وخصوصاً حزب الله، وحيث استعمل معدو التقرير عبارة: "إن الجيش الإسرائيلي يلعب الشطرنج مع نفسه"؛ حيث يحدد بنفسه الحاجات الأمنية والتهديدات وكيفية الاستعداد لها. غير أنه حين تأتي المواجهات العسكرية الحقيقية، كما حصل في المواجهات الأخيرة، تتخذ القيادة السياسية قرارات استراتيجية تختلف عن تلك التي بنى الجيش نفسه لمواجهتها. إلا أن الحكومة لا تتدخل، وتُخرج نفسها من تداعيات أي فشل منتظر في الحرب أو المواجهة المقبلة، الأمر الذي عدّه التقرير ثغرة مهمة في استراتيجية الدولة[134].

يمكن أن يُفهم من التقرير بأن خطة العمل متعددة السنين التي عُرفت باسم خطة جدعون Gideon Plan التي انطلقت سنة 2015 وتنتهي سنة 2020، والتي يفترض بها أن تُجهّز الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة، هي في الوقت ذاته اعتراف بأن الجيش لم يستعد بالشكل المطلوب، وهذا ما أظهره العدوان على غزة صيف 2014؛ لذلك عليه أن يستعد على نحو مغاير. غير أن خطة جدعون لم تكن تأخذ في الحسبان التطورات الحاصلة على الجبهة الشمالية؛ والتي نتج عنها بحسب وجهة النظر الإسرائيلية توحد الجبهتين السورية واللبنانية في أي حرب مقبلة؛ ما يُلزم الجيش الإسرائيلي بالعمل بكل قوته في عدة جبهات بالتوازي[135].

وفي هذا السياق أكد الجنرال غيورا آيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، خلال مقابلة مع التلفزيون العبري أن "إسرائيل" غير قادرة على تحمل حرب جديدة في مواجهة حزب الله، ودعا إلى تجنب المواجهة أو ما يمكن أن يتسبب باندلاعها[136].

4. المناورات العسكرية:

مع تعاظم التهديدات الأمنية والعسكرية على الحدود مع "إسرائيل"، وفي ظلّ التحولات الحاصلة في المنطقة، دشّن الجيش الإسرائيلي سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة؛ البرية، والجوية، والبحرية، بالإضافة إلى وحدة الحرب الإلكترونية

Cyber Warfare، خلال سنتي 2016–2017. وقد شملت هذه المناورات معظم النطاق الجغرافي؛ أي الجبهات: الداخلية، والجنوبية، والشمالية، والمجالين البحري والجوي، كما تمّ إقامة مناورات ذات طبيعة مشتركة مع الجيوش الأخرى خارج الحدود. وبطبيعة الحال، يأتي هذا المسار الكلي الشامل، استكمالاً للتحول الاستراتيجي الذي بدأت هيئة الأركان الإسرائيلية تنتهجه، بما يتناسب مع التطورات في المنطقة، منذ سنة 2014.

فعلى صعيد الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة، والتي رأت القيادة الإسرائيلية أن فصائل المقاومة هناك استعادت عافيتها بعد عدوان 2014؛ حيث راكمت إنجازاتها وخبراتها العسكرية وتنامت قدراتها العسكرية، خصوصاً فيما يتعلق بالقدرات الصاروخية وشبكة الأنفاق الهجومية المتطورة والمتنامية هناك. فقد شرع الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 بإجراء العديد من المناورات العسكرية على تلك الجبهة، تحاكي فيها عمليات قصف صاروخية تتعرض لها مستعمرات غلاف غزة وما بعدها، كما تحاكي عمليات اقتحامات عبر الأنفاق أو البحر لمستعمرات إسرائيلية أو لمواقع عسكرية قريبة من شمال غزة. وقد أخذ الجيش الإسرائيلي بالاعتبار أن التطور في أساليب وتكتيكات الجيش تتزامن بالضرورة مع تطور مماثل في السياق نفسه لدى فصائل المقاومة، خصوصاً كتائب عز الدين القسام. وقد أكد على ذلك ضابط في قيادة الجبهة الشمالية، حيث قال في 2016/4/14، إن "حماس عدو ذكي جداً، وهو يفاجئني ويستخلص الدروس بصورة سريعة"[137]. وفي 2016/2/28، شرع الجيش بإجراء مناورة عسكرية كبيرة، شملت تدريبات لفرقة غزة تحاكي سيناريوهات اندلاع مواجهة جديدة، وذلك بعد فترة من الحديث عن أنفاق المقاومة في غزة[138]. وتلا ذلك إقامة عائق في باطن الأرض قرب الحدود الفاصلة، لاعتراض الأنفاق الهجومية لحماس[139].

ولم تقتصر المناورات العسكرية الإسرائيلية على الأسلوب الدفاعي في مواجهة العمليات العسكرية الهجومية للمقاومة، بل تطورت إلى محاكاة عملية عسكرية لاحتلال قطاع غزة والتي تأتي من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي في إطار الاستعداد لمفاجأة "العدو"[140]. ومثال ذلك المناورة التي أجراها في آذار/ مارس 2017، استمرت لمدة أسبوع، واستخدم فيها ألوية فرقة الفولاذ النظامية المقاتلة التي تضم لواء المدرعات 401 أو Brigade 401، ولواء ناحل Nahal Brigade الذي ينتشر على حدود قطاع غزة إلى جانب لواء جفعاتي، كما استخدم خلالها منظومة شاحر Shahar، وهي منظومة استخباراتية تعمل لاسلكياً، وتمنح ضباط الاستخبارات القدرة على إنذار القادة في أرض المعركة من التهديدات والمخاطر كما تحدد لهم الأهداف العسكرية لضربها[141]. إضافة إلى ذلك قام الجيش بمناورات في الضفة الغربية لـ"الحفاظ على جاهزية القوات الإسرائيلية واستعدادها" في مواجهة تطورات مستقبلية هناك[142].

كما اهتمت القيادة الإسرائيلية بالتطورات الحاصلة على حدود الكيان الجنوبية مع مصر، خصوصاً في ظلّ تنامي تهديدات الجماعات المسلحة هناك خصوصاً تنظيم داعش، فقد أجرى الجيش الإسرائيلي عدة مناورات عسكرية على الحدود مع مصر، بهدف مواجهة احتمال تنفيذ تنظيم "ولاية سيناء" عمليات عبر الحدود[143].

وفي هذا الإطار، أجرى سلاح البحرية الإسرائيلي في 2016/3/31، و2016/11/21 على التوالي، جولتين من التدريبات والمناورات البحرية في البحر الأحمر، الأولى: محاكاة لهجوم لتنظيم داعش على بارجة عسكرية تابعة له وخطفها[144]، أما الثانية فكانت محاكاة لهجوم من قبل داعش في شبه جزيرة سيناء ضدّ أهداف سياحية إسرائيلية في خليج إيلات[145].

أما فيما يتعلق بالجبهة الشمالية، فقد رأى صانع القرار الإسرائيلي أن المحور الذي يضم كل من إيران، وحزب الله، والنظام السوري، والذي باتت تربطه علاقات وثيقة مع روسيا، بدأ يتعافى تدريجياً بعد تحقيق إنجازات عسكرية ميدانية ومراكمتها، ما يتطلب من الجيش الإسرائيلي التهيؤ والاستعداد لهذه التحولات العسكرية، من خلال التطوير النوعي والتكتيكي والاستراتيجي للمناورات، وقد بدى أن زخم هذه المناورات ازداد مع الوقت، كأنه يسير في خطّ متوازٍ مع التطور الميداني الحاصل على الجبهة الشمالية.

وانطلاقاً من الفرضية الإسرائيلية التي ترتكز على أساس أن أي حرب مستقبلية في الجبهة الشمالية سوف تشمل بالضرورة سورية ولبنان؛ أخذت المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي خلال سنتي 2016–2017 هذا الجانب بالاعتبار، وقد افترض الجيش الإسرائيلي أن الحرب القادمة في الجبهة الشمالية قد تشهد تطورين رئيسيين، الأول: تنفيذ عمليات هجومية من قبل حزب الله تجاه مستعمرات شمال فلسطين المحتلة، والثاني: عمليات القصف الصاروخي الذي قد ينفذها حزب الله والجيش السوري في الجبهتين.

وفي هذا السياق أنهى الجيش الإسرائيلي، في 2016/1/20، مناورات عسكرية، على الجبهة الشمالية استمرت أسبوعيْن، تحاكي الحرب على الجبهتين السورية واللبنانية، وبمشاركة سلاحي الجو والبحرية، في تدريب هو الأول من نوعه[146]. كما اختتم جيش الاحتلال، في 2016/4/20، مناورات عسكرية فجائية واسعة، استمرّت لمدة أربعة أيام، في الجولان السوري المحتل، تخلّلتها اشتباكات مفترضة على الجبهة السورية، حيث تمّ التدرّب على إطلاق صواريخ من الجزء المحرّر من الجولان على الجزء المحتل[147].

وقام الجيش الإسرائيلي في 2016/9/18، بتنظيم تدريبات دفاعية لتحضير المدنيين لنشوب حرب شاملة، قد تُترجم بسقوط 1,500 صاروخ يومياً عليها[148]. كما نفذ سلاح البحرية الإسرائيلي مناورات تحاكي حرباً ضدّ حزب الله في الساحة البحرية، ضمن سيناريو للاستخبارات الإسرائيلية

يُقدر بأن المواجهة المقبلة ستشمل فرض الحزب حصاراً بحرياً على "إسرائيل"، عبر مهاجمة السفن التجاريّة المتوجهة من الموانئ الإسرائيلية وإليها، وضرب حقول الغاز[149].

شكلت مناورة أور هدغان واسعة النطاق التي أجراها الجيش الإسرائيلي على الجبهة الشمالية مع لبنان، علامة فارقة في تاريخ المناورات الإسرائيلية، فهذه المناورة التي بدأت في 2017/9/3 واستمرت عشرة أيام، عُدت الأكبر منذ عشرين عاماً؛ حيث شارك فيها نحو 40 ألف جندي من كافة قطاعات الجيش الإسرائيلي البرية والجوية والبحرية. وقد انقسمت هذه المناورة إلى مرحلتين؛ الأولى تحاكي صدّ هجوم لمئات من مقاتلي حزب الله واحتلالهم بلدات حدودية إسرائيلية مع لبنان، كما تدرب على عملية إجلاء واسعة في تلك المنطقة، أما المرحلة الثانية فيحاكي الجيش اجتياحاً لقرى لبنانية ومهاجمة معاقل حزب الله فيها، وخوض معارك شوارع مع مقاتليه[150].

وفيما يتعلق بالمناورات المشتركة التي أجراها الجيش الإسرائيلي مع جيوش أخرى خلال سنتي 2016–2017، فقد شهدت تحولاً جديداً، تَمثل في إجراء مناورات عسكرية مشتركة، تشارك فيها "إسرائيل" إلى جانب دول عربية وإسلامية لا تقيم علاقات رسمية مع الكيان، إضافة إلى إجراء مناورات للمرة الأولى مع سلاح الجو الهندي. ففي 2016/8/15، أُقيمت مناورة مشتركة بين "إسرائيل" وكل من الإمارات العربية المتحدة، وباكستان على الأراضي الأمريكية، وهو تمرين سنوي مشترك، يسمى العلم الأحمر Red Flag، بين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، في قاعدة نيليس Nellis الجوية في ولاية نيفادا الأمريكية[151].

وفي 2017/3/27، وللمرة الثانية، شارك سلاح الجو الإسرائيلي، في مناورة مشتركة في اليونان، أطلق عليها إينيوهوس 2017 أو INIOHOS 2017. وبحسب التقارير الرسمية لسلاح الجو اليوناني، فإن أسلحة الجو التابعة للولايات المتحدة، والإمارات العربية، وإيطاليا، شاركت في المناورة[152].

وفي 2016/2/21، بدأت مناورات مشتركة بين الجيش الإسرائيلي ووحدات الجيش الأمريكي المتواجدة في أوروبا، تحت عنوان جونيبر كوبرا 16 أو Juniper Cobra 16. وهدفت هذه المناورات إلى تحسين العمل والتعاون بين الجيشين، وتعزيز جاهزيتهما لمواجهة الصواريخ الباليستية ballistic[153].

كما أنهت وحدة كوماندوز إسرائيلية خاصة، تدريبات عسكرية في حزيران/ يونيو 2017، نفذتها على مدار ثلاثة أيام في جزيرة قبرص، تحاكي سلسلة سيناريوات حربية في جنوب لبنان أو غزة أو سورية. وتمّ اختيار جبال ترودوس وسط الجزيرة لتشابه طوبوجرافيتها مع بلدات جنوب لبنان. وهذا هو التدريب السادس للوحدة منذ تشكيلها[154].

وفي سابقة هي الأولى من نوعها بين الهند و"إسرائيل"، شرع سلاحا الجو الإسرائيلي والهندي، في 2017/11/2، في تنفيذ مناورات عسكرية مشتركة على مدى أسبوعين في منطقة النقب المحتل،

وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بينهما. وقد شارك في المناورة، التي أُطلق عليها اسم العلم الأزرق Blue Flag، أسلحة الجو التابعة لكل من الولايات المتحدة، واليونان، وبولندا، وإيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، بالإضافة إلى ممثلين عن أربعين دولة كمراقبين في المناورة[155].

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

استمر اهتمام الجيش الإسرائيلي بتصنيع وتطوير المنظومات الصاروخية الاعتراضية بشتى أنواعها، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي، في 2016/3/2، عن تسلمه من الصناعات الحربية الإسرائيلية الدفعة الأولى من منظومة الصواريخ الدفاعية العصا السحرية Magic Wand، القادرة على التصدي لعدة صواريخ تطلق على ارتفاعات عالية، بعيدة ومتوسطة المدى، وقبل وقت من الوصول لهدفها. وهي من إنتاج الصناعات الحربية الإسرائيلية، وبدعم مالي من واشنطن[156].

كما استعرضت الصناعات العسكرية الإسرائيلية، في 2017/2/19، أمام ممثلي 144 دولة، سلاحاً جديداً من إنتاجها، وهو منظومة دفاعات جوية جديدة تحمل اسم السماء الحمراء Red Sky. ويستخدم هذا السلاح في إسقاط وتحييد الطائرات الصغيرة بدون طيار، إضافة لاستخدامه في مهام الدفاع الجوي التكتيكي، وفقاً لموقع صحيفة غلوبس Globes العبري[157].

كما أجرى الجيش الإسرائيلي في، 2017/5/29، تجربة على منظومة السهم (حيتس) Arrow (Hetz) المضادة للصواريخ طويلة المدى، وصواريخ أريحا Jericho القادرة على حمل رؤوس حربية نووية[158].

وكشف الجيش الإسرائيلي، في 2016/8/1، النقاب عن أول ناقلة جند تسير على عجلات أطلق عليها اسم إيتان Eitan لتكون أول ناقلة مدولبة يملكها في تاريخه. وتوصف ناقلة الجند إيتان بأنها متطورة جداً وتملك قدرات قتالية متعددة، إضافة لمهمة نقل الجنود وتحريكهم من موقع لآخر داخل ساحة القتال وفي مناطق جغرافية قاسية[159].

وسمحت الصناعات العسكرية الإسرائيلية، في 2016/6/11، بنشر تفاصيل ما أسمته بسلاح "يوم القيامة" الذي تعده لمحاربة حزب الله، وهو عبارة عن صاروخ أطلقت عليه اسم الصقر المفترس Predator Hawk. ويبلغ مداه 300 كم، ما يجعله قادراً على تغطية جميع الأراضي اللبنانية تقريباً. ويمكن إطلاقه من البر والبحر على السواء[160]. ويبلغ قطر الصاروخ 370 ملم وطوله 5م، ويحمل رأساً تفجيرياً وزنه 200 كغ[161].

وكشفت شركة رفائيل للصناعات العسكرية المتطورة RAFAEL (Rafael Advanced Defense Systems) عن أحد صواريخها التكتيكية، وهو من عائلة سبايك Spike، من طراز أل آر II أو LR II، حيث يزن 12.7 كغ، ويمكنه اختراق أكثر من 20 سم في الخرسانة المسلحة،

ويتضمن الصاروخ نظاماً متقدماً للتوجيه بالأشعة تحت الحمراء، ونظام تتبُّعٍ ذكي يسمح بتتبع الأهداف بدقة عالية، ويصل مداه إلى 5.5 كم عند إطلاقه من الأرض، أما في حال إطلاقه من الجو فيصل مداه إلى 10 كم، ويمكن إطلاقه من عدة منصات أرضية وجوية وبحرية. وباعت الشركة حتى شهر أيار/ مايو 2017، أكثر من 27 ألف صاروخ لأكثر من 26 دولة في العالم[162].

وكشف الجيش الإسرائيلي، في 2017/5/28، عن مركبة عسكرية غير مأهولة مثبت عليها أسلحة وأنظمة مراقبة متطورة، سيتم استخدامها على حدود غزة. ومن المتوقع أن تحل المركبة العسكرية الجديدة محل الجنود والدوريات الراجلة. وحسب الجيش الإسرائيلي، فإن هذا النظام يُعدّ طفرة تكنولوجية على المستوى الدولي، بحيث يحمي الجنود من الخطر المباشر، ويكشف المشتبه بهم بدقة عبر كاميرات مراقبة ستكون على السيارة، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي ستظهر على الشاشة[163].

وبدأ الجيش الإسرائيلي إجراء اختبارات على ناقلة الجند نمر Namer عبر تزويدها بمدفع رشاش من عيار 30 ملم، لجعلها أكثر ملاءمةً في العمل في المناطق السكنية لتوفير الحماية للجنود المشاة[164].

وعرضت وزارة الداخلية الإسرائيلية، في 2017/9/5، مشروعين لطائرات بلا طيار (موجهة عن بعد) لنقل العتاد، الأولى مروحية صغيرة بلا طيار قادرة على حمل 180 كغ، والثانية طائرة ذات محرك هجين Hybrid قادرة على حمل 90 كغ[165].

وفي إطار العلاقات الأمنية العسكرية المتميزة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فقد وقّع الطرفان رسمياً، في 2016/9/14، مذكرة تفاهم غير مسبوق للمساعدات العسكرية في تاريخ البلدين، وصلت قيمته 38 مليار دولار على مدار 10 أعوام. وقال الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إن المذكرة "تتضمن أكبر تعهد بمساعدة عسكرية في تاريخ الولايات المتحدة، والذي بلغ مجموع قيمته 38 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة، بما فيها 33 مليار دولار من صندوق المساعدات العسكرية الأجنبية، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار لتمويل الدفاعات الصاروخية"[166].

وفي آب/ أغسطس 2017 أبرمت وزارة الدفاع الإسرائيلية، صفقة مع الإدارة الأمريكية، تمّ بموجبها تزويد سلاح الجو الإسرائيلي بـ 17 طائرة شبح مقاتلة من طراز أف–35 أو F–35، إضافة إلى 33 طائرة أخرى تمّ شراؤها سنة 2016، ليصل مجموع ما سوف تملكه تل أبيب 50 طائرة حتى سنة 2021. وقد وصلت أول دفعة من الطائرات والمكونة من خمس طائرات في 2017/1/12[167].

أما بخصوص صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد أظهرت معطيات أصدرها قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في 2017/3/29، أن التصدير العسكري ارتفع بنسبة 14% سنة 2016 قياساً إلى سنة 2015، لتبلغ القيمة الإجمالية لصفقات الأسلحة التي أبرمتها "إسرائيل" مع جهات أجنبية 6.5 مليارات دولار، مقارنة بـ 5.7 مليارات دولار سنة 2015. وبحسب هذه المعطيات، فإن صادرات التصنيع العسكري الإسرائيلي إلى أوروبا بلغت مستوى قياسياً سنة 2016، مقارنة مع السنوات العشر السابقة، فيما سُجّل ارتفاع بنسبة 70% في الصادرات العسكرية المتوجهة إلى البلدان الإفريقية. وتتوزع العقود التي أبرمتها وزارة الدفاع الإسرائيلية وفقاً للنسب على الشكل التالي: 20% تتعلق بتطوير وتحسين طائرات، 18% تتعلق بوسائل مراقبة، 15% تتعلق بصواريخ ومنظومات دفاع جوي، 13% ذخيرة وأسلحة، 12% رادارات، 8% تجهيزات استخباراتية وسايبيرية، و7% طائرات بلا طيار. أما حول وجهة هذه الصادرات، فأشارت المعطيات إلى أن العقود تتوزع بشكل أكبر في السوق الآسيوية، وخصوصاً الهند التي تبدي اهتماماً خاصاً ومتزايداً بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية؛ ففي سنة 2016 جرى توقيع عقود مع دول آسيوية بقيمة 2.6 مليار دولار، فيما كانت حصة السوق الأوروبية عقود بقيمة إجمالية بلغت 1.8 مليار دولار. ولا تشكل إفريقيا سوقاً كبيراً للصادرات العسكرية، لكنها بحسب المؤشرات تعدّ سوقاً واعداً ومتطوراً. ففي سنة 2016 بلغت قيمة المبيعات العسكرية في إفريقيا 275 مليون دولار، مقابل 163 مليون دولار خلال سنة 2015، أي أنها سجلت ارتفاعاً نسبته 70%. وأفادت المعطيات الإسرائيلية بأن الجزء الأكبر من النشاط الصناعي العسكري الإسرائيلي في سنة 2016 تمحور حول تحسين وتطوير الطائرات وأسلحة أخرى[168].

6. الموازنة العسكرية:

وافق الكنيست الإسرائيلي في 2016/12/21، نهائياً على اقتراح قانون ميزانية الدولة لسنتي 2017–2018، وقد حصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية على 70 مليار شيكل (نحو 18.3 مليار دولار) سنوياً[169].

وتحت ذريعة مواجهة عدم الاستقرار في المنطقة والتطورات الأخيرة في سورية وتعاظم النفوذ الإيراني فيها، طلب وزيرُ الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان من وزيرِ المال موشيه كحلون زيادة موازنة وزارة الدفاع للسنوات المقبلة، وتحدث معه عن الحاجة إلى مبلغ إضافي، قدره 4.5 مليارات شيكل (نحو 1.3 مليار دولار) سنوياً[170]. كما تجدر الإشارة إلى الدعم الأمريكي سيصل ابتداء من سنة 2019 إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً[171].

ويرى ليبرمان أن الاتفاق الذي أنجزه سلفه لا يلبي حاجات الجيش في ضوء التطورات الإقليمية، وعدم الاستقرار المتواصل، والمستجدات الأخيرة في سورية. على ضوء ذلك، فإن طلب ليبرمان توسيع إطار موازنة الجيش يعود أيضاً إلى الأداء غير المرضي عنه لمنظومة الصيانة في الجيش ومستوى جاهزية عدد من الوحدات البرية لسيناريو حرب كبيرة، نتيجة التقليص في الموازنة المخصصة والمحدودة لهذه الوحدات. وجرت العادة في السابق أن يطالب الجيش بزيادة موازنته بداعي نشوء تغيرات استراتيجية ملحّة، تستوجب تأهباً أفضل، حيث تمّت المصادقة على معظم طلباته واقتطاع موازنات من وزارات مختلفة لتلبية هذه الطلبات[172].

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2013–2017:

جدول 5/12: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2013–2017 بالأسعار الجارية[173]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2013	67,689	18,754
2014	72,705	20,323
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	78,367	21,770

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2013–2017 (بالمليون دولار)

خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" في سنتي 2016 و2017 على سياستها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والتي تشكل امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة، في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

ففيما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية، لم تكن "إسرائيل" لتُمارس دور المتفرّج على توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة في 2017/10/12 في العاصمة المصرية القاهرة[174]، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال التصريحات الإسرائيلية، فقد قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال جلسة المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، في 2017/10/17، إن حكومته لا تعترف باتفاق المصالحة المبرم بين حركتي فتح وحماس ولن تلتزم به، وأشار إلى أن حكومته لن تعمل على عرقلة تطبيق اتفاق المصالحة على أرض الواقع، لكن بالمقابل أوضح بأن "إسرائيل" لن تقطع الاتصالات مع السلطة الفلسطينية[175]. وقال نتنياهو في 2017/10/3 قبل توقيع الاتفاق، في اجتماع لكتلة حزب الليكود البرلمانية، "إن إسرائيل لن تكون مستعدة لمصالحات وهمية تأتي على حساب وجودها"، وأضاف: "إن من يريد المصالحة، فإن فهمنا للمصالحة بسيط جداً، اعترفوا بدولة إسرائيل، وانزعوا سلاح الذراع العسكري لحركة حماس، واقطعوا كل علاقة مع إيران التي تدعو لإبادة إسرائيل، إضافة إلى أمور أخرى نقولها بوضوح"[176].

ودعا وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية، رداً على توقيع اتفاق المصالحة، وقال "إن التعاون مع أبو مازن هو تعاون مع حماس... والفلسطينيون اختاروا إقامة حكومة إرهابية"[177]. كما دعا بينيت إلى استيلاء حكومته على أموال الضرائب الفلسطينية، التي تجبيها سلطات الاحتلال، في المعابر الإسرائيلية الدولية[178]. وبمجرّد بدء التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من اتفاق المصالحة استغلّت "إسرائيل" هذا الاتفاق عبر تدخلاتها، من خلال تضييق الحصار على قطاع غزة، وشنّ عمليات قصف ضدّ الأنفاق والمواقع العسكرية التابعة للمقاومة في القطاع، لتحقّق هدفين؛ أحدهما: تحقيق إنجاز أمني وعسكري على الأرض من خلال فرض واقع جديد وإجراء تغيير في قواعد الاشتباك، والثاني: تقويض اتفاق المُصالحة؛ حيث دمر الجيش الإسرائيلي في 2017/10/30 نفقاً لحركة الجهاد الإسلامي، في شرق خانيونس جنوب قطاع غزة، أدى إلى استشهد 12 مقاوماً[179].

كما أبقت "إسرائيل" خيار الحرب ضدّ غزة خياراً مفتوحاً تلوِّح به متى تشاء، حيث أطلق منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، يوآف مردخاي، سلسلة

من التهديدات ضدّ القطاع، وحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، وذلك بعد مزاعمه بتحضير الجهاد لردٍ على عملية قصف النفق. وزعم نتنياهو أن "هناك لعبة من أجل مهاجمتنا... سيكون لدينا يد قوية على كل من يحاول مهاجمتنا"، مشيراً إلى أن أي هجوم من غزة تتحمل مسؤوليته حركة حماس[180]. وفي شباط/فبراير 2017، وبعد جولة من القصف المتبادل بين الجيش الإسرائيلي وفصائل المقاومة في غزة، أطلق وزراء إسرائيليون سلسلة من التهديدات ضدّ قطاع غزة وحركة حماس، حيث قال وزير التربية والتعليم وزعيم حزب البيت اليهودي، نفتالي بينيت، إن "جولة الحرب القادمة أصبحت وشيكة"، وشدّد الوزير على أن إسرائيل ستسعى هذه المرة إلى حسم المعركة مع حماس[181].

أما في قطاع غزة فقد أبقت "إسرائيل" على سياستها وهي المراوحة بين نموذج الخنق الاقتصادي والضغط العسكري في التعامل مع حركة حماس، فشنّ الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر 2017، عدة غارات على قطاع غزة قال إنها ردٌّ على استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية[182]. وعلى الرغم من تسلم حكومة التوافق الفلسطينية وأجهزتها الأمنية السيطرة الفعلية على كافة معابر قطاع غزة بعد توقيع اتفاق المصالحة، إلا أن "إسرائيل" تعمدت تصعيد حصارها للقطاع، في محاولة لإفشال المصالحة وللاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي، بهدف الضغط على حركة حماس في غزة، ومن أجل التمهيد لرسم مستقبل سياسي جديد للقطاع، يحافظ على المصالح الأمنية الإسرائيلية. وذكر تقرير أصدرته غرفة تجارة وصناعة غزة في 2017/12/31، أن "إسرائيل" "استمرت خلال عام 2017 باتباع سياساتها وإجراءاتها العقابية بحق قطاع غزة عبر إضافة العديد من السلع والبضائع إلى القوائم الممنوع دخولها إليه". وأفاد أن "إسرائيل" ما تزال تمنع دخول العديد من السلع والبضائع، والمواد الخام، والمعدات، والآليات، والماكينات، وقطع الغيار إلى قطاع غزة، فيما تقيِّد دخول مواد البناء[183].

وفي سبيل الضغط على السلطة الفلسطينية لحثها على مزيد من الإجراءات ضدّ الانتفاضة ووضع عقبات في وجه حكومة الحمد الله، وسّعت الحكومة الإسرائيلية صلاحيات "الإدارة المدنية" الإسرائيلية وعملها في الضفة الغربية؛ ما حوّلها إلى حكومة رديفة للحكومة الفلسطينية. وقال الموقع الإخباري الإسرائيلي ماكور ريشون Makor Rishon إن سياسة منسق الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يوآف مردخاي، تعتمد على "العصا والجزرة"، مشيراً إلى معاقبة المناطق الفلسطينية التي يخرج منها المهاجمون، ومكافأة المناطق "الهادئة"، من خلال منح تصاريح من أجل التنقل والعمل والزراعة والعبادة في القدس مكافأة للذين لا يقاومون الاحتلال، علماً أن "الإدارة المدنية" تمنح بطاقات تنقل خاصة للمسؤولين في السلطة وكبار رجال الأعمال[184].

خلاصة خلال سنتي 2016–2017 اتجه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرف الديني واليميني، في الوقت الذي تتراجع فيه قوى اليسار التقليدي. واتجهت القيادة السياسية الإسرائيلية إلى مزيد من تكريس هوية "يهودية الدولة"، وبرامج التهويد والاستيطان، وإلى مزيد من التضييق على أبناء فلسطين المحتلة سنة 1948 وسنة 1967. وما تزال الحكومة الإسرائيلية في وضع مستقر نسبياً خصوصاً وأن استطلاعات الرأي تؤكد فوز الاتجاهات التي تمثلها الحكومة في أي انتخابات قادمة؛ بالرغم من وجود بعض القلق الناتج عن وقوع رئيس الحكومة نتنياهو في دائرة الاتهام بالفساد.

ومع نهاية 2017 كان يتجمع في "إسرائيل" نحو 44% من يهود العالم، غير أن نسب التزايد اليهودي السكاني ما زالت متواضعة عند حدود 1.8%؛ كما أن معدلات الهجرة المتدنية التي مضى عليها نحو 15 عاماً ما تزال على حالها، وتكاد أعداد الهجرة العكسية تلغي آثار قدوم المهاجرين الجدد؛ مع تزايد المعضلة الديموجرافية حيث بدأت أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية تتجاوز أعداد اليهود.

وتعيش "إسرائيل" حالة ازدهار اقتصادي نسبي، حيث ارتفع دخل الفرد إلى نحو 40 ألف دولار سنوياً بما يتقارب مع دول أوروبا الغربية، مع حالة تقدم الصناعات "المعلوماتية" والتقنية والعسكرية؛ ومع ذلك فإنها استمرت في تلقي دعم أمريكي سنوي يصل إلى 3.1 مليارات دولار.

وتملك "إسرائيل" أحد أقوى الجيوش العالمية، المسلحة بأفضل التقنيات العسكرية وأسلحة الدمار الشامل؛ وتنفق بشكل هائل على التسليح والصناعات العسكرية، مما جعلها أحد أكبر مصدّري السلاح في العالم. وقد حدث شعور بدرجة أمان أعلى في السنتين اللتين يغطيهما التقرير خصوصاً مع حالة التشرذم والضعف العربي وحالات الصراعات والنزاعات في المنطقة؛ ورغبة بعض الأنظمة في بناء علاقات مع "إسرائيل" كغطاء للرضى الأمريكي وللمحافظة على نفسها.

وأياً يكن "شهر العسل" الذي تمر به "إسرائيل" فإنه يبقى ذا طبيعة مؤقتة؛ إذ إن البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل" هي بيئة غير مستقرة وتحمل عدداً من المخاطر المحتملة، كما أن وصول مسار التسوية إلى حائط مسدود وانهيار مسار "حل الدولتين" قد يدفع قطاعات أوسع من الفلسطينيين نحو العمل المقاوم، ونفض اليد من عملية التسوية.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت